مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التجارة والتنمية في دولة فلسطين

من منظور النوع الاجتماعي

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التجارة والتنمية في دولة فلسطين

من منظور النوع الاجتماعي

الأمم المتحدة
جنيف، 2022

2023©، الأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

هذا المنشور متاح للجميع من خلال النفاذ المفتوح، الامتثال لترخيص المشاع الإبداعي الذي أنشئ للمنظمات الحكومية الدولية في الرابط http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته في أي خريطة فيه ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

يُسمح بتصوير مقتطفات واستنساخها مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

حُرّرَ هذا الملف خارج الأونكتاد

تم تمويل الترجمة إلى اللغة العربية من قبل مشروع حساب التنمية التابع للأمم المتحدة (الدفعة الثالثة عشرة). تمت ترجمة النص من قبل المترجم ليث كتاني. سيجيب المترجم على أي استفسارات، وهو يتحمل المسؤولية الكاملة عن دقة الترجمة.

منشور للأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/DITC/2022/2

eISBN: 978-92-1-002459-4

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق تابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يضم كلاً من السيد نورسل أيدينر أفسار Nursel Aydiner-Avsar (المؤلف الرئيسي) وسيمونيتا زاريللي Simonetta Zarrilli.

يعرب الفريق عن امتنانه للملاحظات والاقتراحات التي قدمها موظفو وزارة الاقتصاد الوطني في فلسطين والبروفيسور طالب عوض.

قام السيد أحمد عويدات وفريقه بإجراء المقابلات الميدانية مع ذوي العلاقة والمعنيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. استفادت الدراسة بشكل كبير من نتائج المقابلات.

قدم السيد خير الدين رامول (بصفته المشرف في الأونكتاد على مشروع السياسات والأطر التجارية لتعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات (العراق ودولة فلسطين)، الدفعة الثالثة عشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية) دعماً كبيراً طوال عملية الصياغة من خلال تسهيل الاتصالات والتغذية الراجعة وتبادل الآراء والمعلومات مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية.

نسقت التقرير وأشرفت عليه سيمونيتا زاريللي، رئيسة برنامج التجارة والنوع الاجتماعي والتنمية في الأونكتاد.

كان السيد ديفيد أينهورن David Einhorn مسؤولاً عن التحرير باللغة الإنكليزية.

التقرير هو أحد مخرجات مشروع السياسات والأطر التجارية لتعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات (العراق ودولة فلسطين)، بتمويل من الدفعة الثالثة عشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية.

المحتويات

شكر وتقدير iii

قائمة بالأشكال v

قائمة بالجداول v

1- مقدمة 1

2- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية 3

2-1- الفقر وعدم المساواة ونوعية الحياة 3

2-2- التعليم 4

2-3- هيكلية الاقتصاد 5

3- التجارة والسياسات التجارية 9

3-1- السياسات والممارسات التجارية 9

3-2- توصيف الوضع التجاري 9

4- المرأة في المجتمع والاقتصاد 13

4-1- السياسات والمؤسسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي 13

4-2- استقلالية المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار 14

4-3- المرأة في الاقتصاد وسوق العمل 15

4-3-1- وضع المرأة في سوق العمل 16

4-3-2- العمل في الزراعة 20

4-3-3- العمل في الصناعة 25

4-3-4- العمل في الخدمات 32

4-3-5- ريادة الأعمال 37

4-4- أثر جائحة COVID-19 من منظور النوع الاجتماعي 38

5- استنتاجات وتوصيات سياسية 41

المراجـع 49

قائمة بالأشكال

الشكل 1 معدل الفقر حسب أنماط الاستهلاك الشهري حسب المنطقة، 2009-2017 4
الشكل 2 توزيع السكان حسب الجنس والتحصيل العلمي، 2020 5
الشكل 3 الأراضي الفلسطينية المحتلة: تكوين خريجي وطلاب التعليم العالي حسب مجال التخصص، 2019-2020 6
الشكل 4 نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة، 2020 6
الشكل 5 توزيع العمالة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 2021 17
الشكل 6 توزيع العمالة حسب الجنس والوضع الوظيفي، 2021 18
الشكل 7 توزيع العمالة حسب الجنس والوظيفة، 2021 19
الشكل 8 الأراضي الفلسطينية المحتلة: تكوين العمالة الزراعية حسب الجنس وحالة العمل، 2019 21

قائمة بالجداول

جدول 1 الأراضي الفلسطينية المحتلة - المؤشرات التجارية 2020 10
جدول 2 الأراضي الفلسطينية المحتلة: أهم 10 صادرات، 2019 10
جدول 3 مشاركة المرأة في المناصب المهنية ومناصب صنع القرار، 2020 15
جدول 4 مؤشرات سوق العمل الرئيسية، 2015 و2021 16
جدول 5 الأراضي الفلسطينية المحتلة: متوسط الأجر اليومي حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 2021 19
جدول 6 حصة القطاعات الفرعية من إجمالي العمالة الصناعية حسب المنطقة والجنس، 2019 26
جدول 7 توصيات السياسة وإطار التنفيذ 44

1- مقدمة

تتصف الأراضي الفلسطينية المحتلة (والتي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة) بمجموعة من الخصائص السياسية والاقتصادية التي تختلف بشكل كبير عن الدول العربية الأخرى لأنها كانت وما زالت تشهد أطول احتلال في التاريخ الحديث. إن السيطرة المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد والأراضي والموارد (خاصة المياه) والحدود والتخطيط الحضري وحركة الأشخاص والسلع من قبل قوة احتلال أدت إلى نشوء علاقات وشبكات اجتماعية متنوعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أشارت دراسة مرار (Marrar, 2009) إلى أن الاحتلال يؤدي إلى تقييد الحركة ويمنع الوصول العادل إلى الأراضي والموارد وبالتالي فإنه يؤثر سلباً على النمو واتجاهات سوق العمل (ILO, 2018).

لقد أدى بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع عام 1994 إلى زيادة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل من خلال اتحاد جمركي لا يترك مجالاً لسياسات اقتصادية فلسطينية مستقلة[1]. لقد أدى الاتحاد الجمركي الناشئ عن هذا البروتوكول إلى ربط الأراضي الفلسطينية المحتلة بإسرائيل من خلال السياسات التجارية الاسرائيلية وآليات تحديد التعرفة الجمركية ونسب ضريبة القيمة المضافة. تدير إسرائيل ملف عائدات الضرائب التجارية، مما يمنحها السيطرة على ثلثي عائدات الضرائب الفلسطينية المقدرة بمئات الملايين من الدولارات سنوياً. علاوة على ذلك، كان هناك انخفاض حاد في حجم دعم الميزانية المقدم من المانحين خلال العقد الماضي[2]. هذه العوامل الإضافة إلى عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل والتقلبات المستمرة أصبحت سبباً رئيسياً لحالة عدم اليقين المالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (UNCTAD, 2020).

بالإضافة إلى تراجع الإيرادات المالية، فإن القدرة التنافسية في الأسواق العالمية للمنتجين الفلسطينيين تتراجع بسبب تدمير القاعدة الإنتاجية بسبب عدة عوامل مثل الصراعات المستمرة والتجزئة الجغرافية والاقتصادية وانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي والقيود المفروضة على المدخلات والتكنولوجيا المستوردة وفقدان الأراضي والموارد الطبيعية وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وكون الأراضي الفلسطينية المحتلة مصدر العمالة الرخيصة لإسرائيل والانهيار الجزئي لاقتصاد قطاع غزة (UNCTAD, 2020). كما أدت جائحة COVID-19 إلى زيادة حدة هذه التحديات القائمة أصلاً، والتي لها أيضاً أبعاد تتعلق بالنوع الاجتماعي، كما سيطرح في هذه الدراسة.

تتمتع النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمستويات عالية من التعليم، ولكن على عكس البلدان النامية الأخرى، لا يُترجم هذا الارتفاع إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن أسواق العمل المقسمة إلى حد كبير بين الجنسين تترك للمرأة فرصاً في عدد قليل فقط من القطاعات في مجالات الاقتصاد ذات معدلات النمو المنخفضة، حيث إن سوق العمل غير قادر على استيعاب العديد من الوافدين الجدد. كما أثر تدهور الزراعة بسبب فقدان الأرض والمياه سلباً على عمل المرأة. علاوة على ذلك، لم يكن تدهور الزراعة مصحوباً بارتفاع في قطاع التصنيع الذي عادةً يوظف الإناث بشكل أكبر، لا سيما في القطاعات منخفضة المهارات على عكس البلدان النامية الأخرى. ونتيجة لذلك، يتركز النشاط الاقتصادي والعمالة في قطاع الخدمات الأقل نشاطاً وإنتاجية (UNCTAD, 2020).

بالإضافة إلى ذلك، تعاني النساء من صعوبة في الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية، ويتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي عوامل تعيق توظيفهن. إن فرص العمل في إسرائيل ومستوطناتها وفي البلدان العربية الأخرى متاحة بشكل أكبر للرجال الفلسطينيين، لأن العمل يتركز في قطاع البناء والتنقلات للوصول إلى أماكن العمل صعبة

(1) يشير بروتوكول باريس إلى بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي تمثل الشعب الفلسطيني، والذي تم التوقيع عليه في 24 نيسان/أبريل 1994. وتبعه الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، والمعروف باتفاقية أوسلو 2، التي تم توقيعها في 28 أيلول/سبتمبر 1995 وتم التخلي عنها بموجب خطة خارطة الطريق للسلام لعام 2002.

(2) انخفض هذا الدعم من 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 3,5 في المائة في عام 2019.

للغاية (UNCTAD, 2020)[3]. على الرغم من أن مثل هذه الفرص تحسن الظروف المعيشية للفلسطينيين، إلا أنها تؤدي إلى تعميق انخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة من خلال تعزيز نموذج المعيل الذكر. منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي على وجه الخصوص، تحول الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد يحركه القطاع الخاص إلى اقتصاد قائم على الإنفاق الحكومي ومساعدات المانحين. بالإضافة إلى ذلك، أدت البطالة الهائلة بين الرجال إلى تفاقم انخفاض فرص العمل للنساء وخلق العديد من الظروف التي تمنع انضمامهن إلى سوق العمل (Marrar, 2009).

لقد تحسنت مشاركة النساء في الحياة السياسية مقارنة بوضعهن في الحياة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، وقد عملت الحكومة الفلسطينية المحتلة خلال العشرين عاماً الماضية على جعل الدولة تتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما هو معروض في هذه الدراسة.

يلعب الرجال والنساء أدواراً مختلفة في المجتمع والاقتصاد، ويتمتعون بفرص متفاوتة. علاوة على ذلك، فإن النساء لسن مجموعة متجانسة، وبالتالي، فإنهن يتأثرن بشكل مختلف بالسياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسات التجارية، بناءً على مستوى الدخل والتموضع داخل سوق العمل، ومستوى التعليم وغير ذلك من العوامل والمتغيرات. تتفاعل سياسات التنمية مع المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة. الاحتلال يجعل الأراضي الفلسطينية المحتلة فريدة من نوعها وتتطلب تحليلاً لقضايا النوع الاجتماعي لكل حالة على حدة، مما يعكس أيضاً نهج هذه الدراسة.

تستعرض هـذه الـدراسـة الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة من منظور النوع الاجتماعي وتسلط الضوء على التفاعل الحاصل بين التجارة وقضايا النوع الاجتماعي. تحاول الدراسة التمييز بين الأدوار الاقتصادية المختلفة للمرأة كعاملة ورائـدة أعمال/صاحبة عمل، وكذلك بين مختلف القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات. وبشكل أكثر تحديداً، أجرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تحليلاً نوعياً لمشاركة المرأة في الاقتصاد والتجارة في قطاعات فرعية مختارة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو 2022[4]. وقد تم اختيار قطاع انتاج زيت الزيتون من بين القطاعات الزراعية نظراً لأنه يلعب دوراً أساسياً ومركزياً في المجتمع الفلسطيني إضافةً إلى مشاركة المرأة الكبيرة في هذا القطاع. وتم اختيار قطاع المنتجات الغذائية من الصناعة لأنه في العادة يعتبر قطاعاً تشارك فيه النساء بشكل كبير. أخيراً، تم اختيار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) من الخدمات نظراً للإمكانات المستقبلية والفرص الكبيرة في هذا القطاع للنمو وتوظيف النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تقدم الدراسة العديد من التوصيات المتعلقة بالسياسات لزيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد ودعم الجهود المبذولة في مجال التجارة التي تهدف إلى رفع مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين في المجتمع.

(3) معظم الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية هم من الرجال. 63,9 في المائة منهم يعملون في البناء، و12,8 في المائة في الصناعة، و11,2 في المائة في التجارة والفنادق والمطاعم (الجهاز المركزي للإحصاء، 2022).

(4) تضمنت الأساليب الوصفية المستخدمة في هذا العمل الحالات الدراسية case studies وحلقات النقاشات الجماعية المركزة Focus Groups والمقابلات شبه المنظمة. كانت هناك خمس حلقات نقاش شاركت فيها سيدات الأعمال/المنتجات، والعاملين وممثلي الجهات ذات العلاقة بكل أجزاء سلاسل القيمة في مواقع مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم إجراء 10 مقابلات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بقضايا التجارة والنوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخمس حالات تم تسليط الضوء عليها في القطاعات الثلاثة. التفاصيل الكاملة ونتائج الدراسة الميدانية متوفرة في دراسة العويدات (2022).

2- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

يتناول هذا القسم الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بالفقر وعدم المساواة والتعليم والصحة والبنية الهيكلية للاقتصاد. قُدّر عدد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2021 بحوالي 5,23 مليون نسمة، منهم 3,12 مليون في الضفة الغربية و2,11 مليون في قطاع غزة. يعد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة مجتمعاً شاباً، حيث شكل من تقل أعمارهم عن 18 عاماً 44,1 في المائة من المجموع في عام 2021. وتمثل الأسر التي تعولها إناث 11 في المائة من إجمالي عدد الأسر (PCBS, 2021a). انخفض معدل الخصوبة الإجمالي (4 ولادات لكل امرأة في 2017-2019) ومتوسط حجم الأسرة (خمسة أفراد لكل أسرة في 2019) بمرور الوقت (الجهاز المركزي للإحصاء، 2021ج).

احتلت الأراضي الفلسطينية المحتلة المرتبة 115 من بين 189 دولة وإقليماً على مؤشر التنمية البشرية في عام 2019، مما يمثل تحسناً بنسبة 8,8 في المائة في مستوى مؤشر التنمية البشرية بين عامي 2004 و2019 ويضع فلسطين ضمن فئة التنمية البشرية العالية.(لكن فيما يخص مؤشر التنمية الخاص بالنوع الاجتماعي[5] (GDI)، فإن الأراضي الفلسطينية المحتلة تصنف فئة البلدان ذات المساواة المنخفضة في إنجازات دليل التنمية البشرية HDI بين النساء والرجال (المعرفة والصحة ومستويات المعيشة) (UNDP, 2020).

2-1- الفقر وعدم المساواة ونوعية الحياة

لا يزال الفقر يمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يعيش 29,2 في المائة من السكان تحت خط الفقر (الشكل 1). تفاقم الفقر في قطاع غزة حيث بلغ معدل الفقر 53 في المائة في عام 2017 وهو مرتبط إلى حد كبير بإغلاق المعابر والحدود، لكن معدل الفقر انخفض بشكل طفيف في الضفة الغربية (13,9 في المائة) بمرور الوقت. إن معدل الفقر متعدد الأبعاد، فهو يشمل الأبعاد الاقتصادية (مثل مستوى الدخل) والأبعاد الاجتماعية (مثل التعليم والصحة والتوظيف والإسكان والأصول والحرية الشخصية)، هو أيضاً أعلى بكثير في قطاع غزة (45 في المائة) منه في الضفة الغربية (11 في المائة). من بين هذه الأبعاد المختلفة، يعتبر الفقر النقدي هو الأكبر، يليه الحرمان من العمل والتعليم وظروف السكن. الأصول والحرية الشخصية والصحة لها حصص منخفضة نسبياً من الحرمان متعدد الأبعاد (الجهاز المركزي للإحصاء، 2020أ). معدل الفقر حسب أنماط الاستهلاك الشهري أعلى قليلاً بين النساء منه بين الرجال في كل من الضفة الغربية (14,4 مقابل 13,3 في المائة) وقطاع غزة (53,8 مقابل 52,3 في المائة) (PCBS, 2021a).

لقد كان من المتوقع أن يصل معدل الفقر الإجمالي إلى 31,9 في المائة في عام 2020 بسبب تراجع النمو الاقتصادي وتأثير الجائحة. في حين أن انخفاض مستوى الرفاهية بسبب الوباء قد أثر بشكل أكبر على الأسر الأكثر ثراءً، إلا أن الفقر كان أكثر انتشاراً بين الأسر التي تضم عدداً أكبر من الأفراد وتمارس نشاطات اقتصادية محدودة ومستويات التعليم بين أفرادها منخفضة وتعيش في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين (ILO, 2021).

هناك العديد من السياسات لمعالجة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد تم اعتبار الحماية الاجتماعية أحد المجالات السياسية ذات الأولوية في إطار أجندة السياسة الوطنية (2017-2022) واستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (SDSS). المساعدات الاجتماعية يتم توزيعها على نطاق واسع ولكنها غير كافية للحد من الفقر، وقد أدى تشتت هذه المساعدات بين البرامج الحكومية والجهود الإنسانية الدولية إلى الحد من فعاليتها، كما أن تطبيق سياسات سوق العمل الفعالة التي تكمل المساعدات النقدية لا يزال محدوداً أيضاً. إن عدم وجود نظام تأمين اجتماعي قائم على الاشتراكات للقطاع الخاص إلى ارتفاع الطلب على المساعدة الاجتماعية بين الأفراد العاملين. أخيراً، إن غالبية البرامج الحكومية يتم تمويلها من خلال العائدات الضريبية شديدة التقلب، في ظل انخفاض عدد الجهات المانحة الدولية (ILO, 2021).

(5) يقيس مؤشر التنمية الخاص بالنوع الاجتماعي الفجوات بين الجنسين في الإنجازات في ثلاث مجالات رئيسية في التنمية الإنسانية. تصنف البلدان التي تعاني من مستويات منخفضة من المساواة ضمن الفئة الخامسة.

الشكل 1 معدل الفقر حسب أنماط الاستهلاك الشهري حسب المنطقة، 2009-2017 (نسبة مئوية)

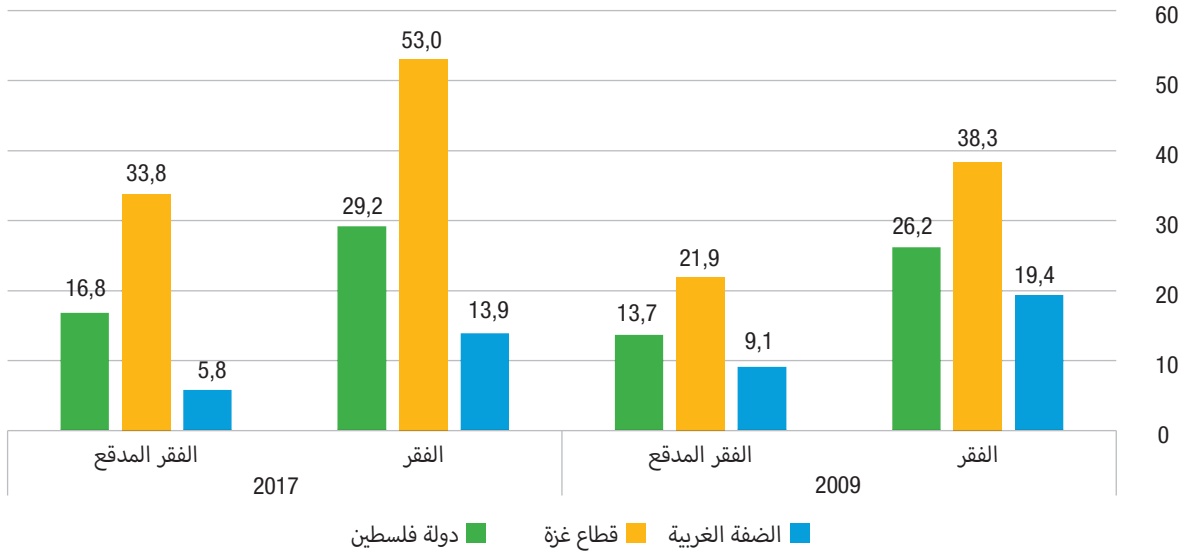

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ملاحظة: يتم تعريف الفقر المدقع على أساس إنفاق الأسرة على المأكل والملبس والمسكن. يشمل خط الفقر أيضاً حاجات وضروريات أخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والعناية الشخصية ومستلزمات التدبير المنزلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020أ).

2-2- التعليم

لقد تم تقليص الفجوة بين الجنسين في معدل معرفة القراءة والكتابة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال السنوات الماضية، حيث ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء من 88 في المائة في عام 2004 إلى 96,2 في المائة في عام 2020 - مقترباً من ذات المعدل بين الرجال والبالغ 98,8 في المائة (PCBS, 2021a). إن معدلات التحاق الفتيات بالتعليم أعلى منها بين الفتيان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذه الفجوة في معدلات الالتحاق والتي هي لصالح الفتيات هي أكثر وضوحاً في التعليم الثانوي (91,8 في المائة للفتيات و72,5 في المائة للفتيان في العام الدراسي 2019-2020)[6]. يعكس هذا الاختلاف بين الجنسين بشكل أساسي الضغوط الاقتصادية على الذكور التي تدفعهم للعمل ومعدلات تسربهم المرتفعة من التعليم بسبب الحصول على عمل في سن مبكرة، وهو أيضاً مرتبط بالصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي السائدة في المجتمع والتي تحصر النساء في المجالات المتعلقة بأدوارهن الإنجابية (مثل التعليم والصحة)، مما يؤدي بالفتيات إلى الحصول على قدر أكبر من التعليم من أجل الحصول على المؤهلات اللازمة للعمل في وظائف في تلك المجالات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021د). يوضح الشكل 2 النسبة المئوية لتوزيع البالغين من الذكور والإناث (15 عاماً فأكثر) حسب التحصيل العلمي في عام 2020، ويلاحظ أن نسبة النساء الحاصلات على الشهادة الثانوية وشهادة البكالوريوس أو أعلى هي أعلى منها بين الرجال.

(6) استناداً إلى إحصائيات موجزة عن النوع الاجتماعي من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متوفرة على الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=1359 (تم الدخول إلى الرابط في 1 مارس/آذار 2022).

الشكل 2 توزيع السكان حسب الجنس والتحصيل العلمي، 2020 (نسبة مئوية)

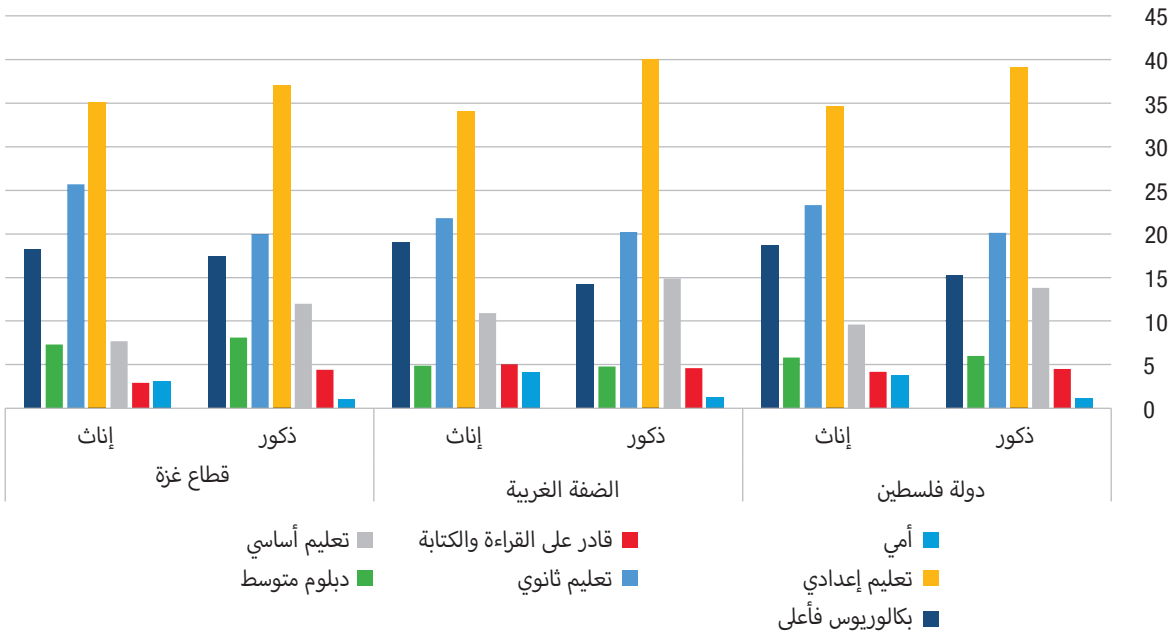

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، فإن مجالات وتخصصات الدراسة في التعليم العالي ليست موزعة بالتساوي بين الرجال والنساء، حيث إن الأعمال والإدارة والقانون هي المجالات الأكثر انتشاراً للخريجين والطلاب بين الرجال والنساء (الشكل 3). ويليها مجالات التعليم والصحة والرعاية للخريجات الإناث ثم الهندسة والتصنيع والبناء والصحة والرعاية للخريجين الذكور.

2-3- هيكلية الاقتصاد

لقد حدث تدهور كبير في بنية وهيكلية الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث كان هناك تحول واضح في الاستثمار نحو القطاعات غير القابلة للتداول عبر الحدود (nontradable)، ولا سيما الخدمات والبناء السكني، على حساب الزراعة والتصنيع (ILO, 2018). هناك عاملان رئيسيان أديا إلى تدهور الزراعة وتراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت، الأول أن برامج التنمية وإعادة الإعمار التي نفذتها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها عام 1994 أعطت الأولوية لقطاعات الخدمات المالية والتجارة والسياحة والثاني أن سياسات إسرائيل المتمثلة في توسيع المستوطنات ومصادرة الموارد الطبيعية الفلسطينية ساهمت في خلق بيئة معيقة للتنمية الزراعية (الأونكتاد، 2017). لقد أثرت السياسات الإسرائيلية المتمثلة في الحواجز والقيود المختلفة أيضاً على قطاع التصنيع بسبب التعقيدات المفروضة على السلع الرأسمالية المستوردة والمواد الخام وكذلك القيود المتعددة التي تعيق عملية الوصول إلى الأسواق الخارجية، وفي المقابل فإن قطاعي الخدمات والبناء والتي تعتبر الأقل تأثراً بالعوائق المادية والقيود المفروضة على الحركة كان وضعها جيداً نسبياً (ILO, 2018).

لقد جعلت هذه الاتجاهات قطاع الخدمات يشكل نسبةً كبيرةً جداً من إجمالي النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وهذا يعتبر وضعاً غير صحي نظراً لقلة فرص التوسع والنمو في هذا القطاع (ILO, 2018). في عام 2020، شكلت الخدمات 61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تليها الصناعة (12,5 في المائة) والزراعة (7,1 في المائة). وفي قطاع غزة تشكل الخدمات والزراعة نسبة أعلى بكثير مقارنة بالضفة الغربية بينما تشكل الصناعة نسبة أقل (الشكل 4).

الشكل 3 الأراضي الفلسطينية المحتلة: تكوين خريجي وطلاب التعليم العالي حسب مجال التخصص، 2019-2020 (نسبة مئوية)

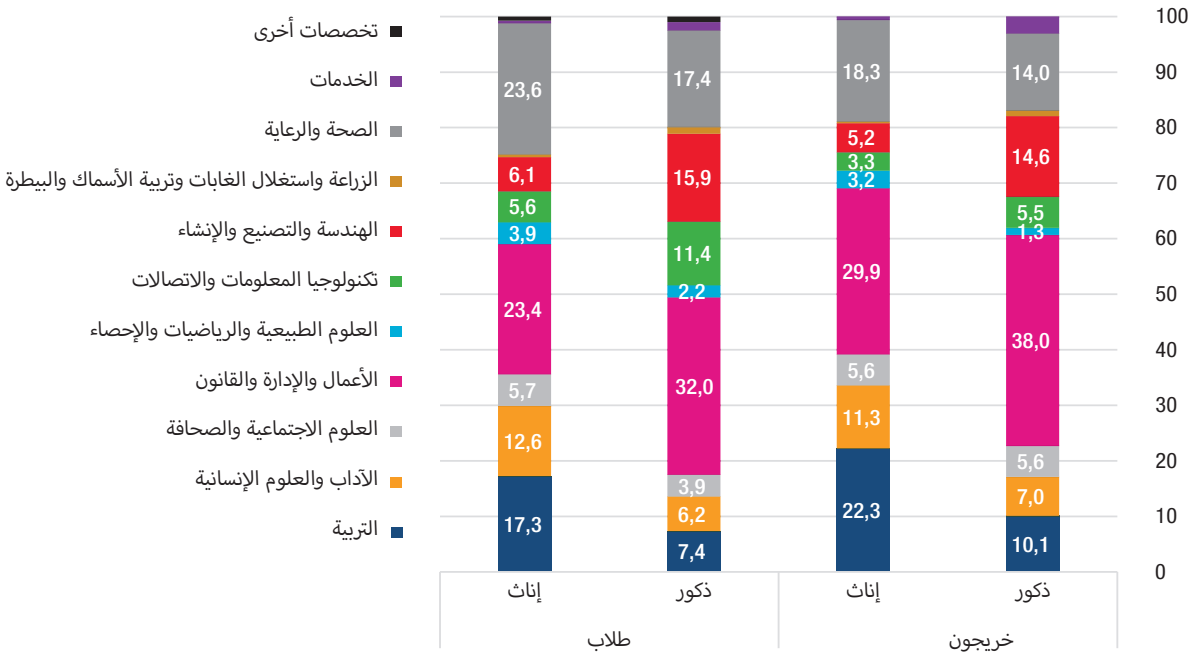

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل 4 نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة، 2020

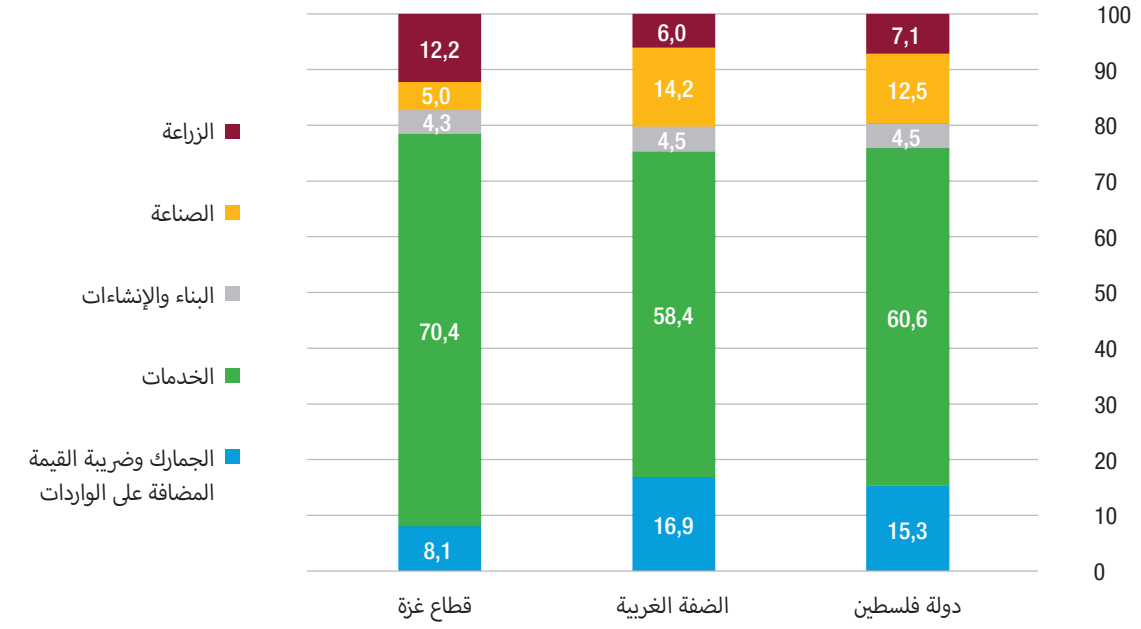

المصدر: حسابات الأمانة العامة للأونكتاد استناداً إلى بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما من حيث القطاعات الفرعية المهمة في كل قطاع واسع[7]، فتشكل الصناعات التحويلية غالبية القطاع الصناعي، مع وجود نسبة أعلى بكثير في الضفة الغربية (13 في المائة) منها في قطاع غزة (2,2 في المائة). يتصدر قطاع الخدمات تجارة الجملة والتجزئة (19,3 في المائة)، والإدارة العامة والدفاع (9,8 في المائة)، والتعليم (6,7 في المائة)، والتمويل والتأمين (4,4 في المائة)، والصحة والعمل الاجتماعي (4,3 في المائة) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (3,4 في المائة). وبذلك يمكن القول أن قطاعات الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة في القطاع الخاص مثل تجارة الجملة والتجزئة وكذلك خدمات القطاع العام تشكل الغالبية العظمى من حجم الخدمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في المقابل، تشكل الخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل التمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نسبةً منخفضة نسبياً، رغم أنها شهدت نمواً وتوسعاً خلال السنوات الماضية. وبسبب الصراع المتصاعد في قطاع غزة، تشكل الإدارة العامة والدفاع نسبة أكبر من الخدمات مقارنة بالضفة الغربية بينما يشكل التمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نسبة أقل.

(7) تستند هذه الأرقام إلى بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. لم يتم تقديمها في الشكل 4 بهدف الاختصار.

3- التجارة والسياسات التجارية

3-1- السياسات والممارسات التجارية

يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على السياسة التجارية والعلاقات التجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. ويحدد بروتوكول العلاقات الاقتصادية (ما يسمى ببروتوكول باريس) الإطار العام لنظام التجارة الخارجية الفلسطينية، وقد تم إدراجه في الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (ما يسمى باتفاق أوسلو الثاني) في عام 1995. إن نظام التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة مرتبط بشكل أساسي بنظام التجارة الخارجية لإسرائيل وبالتالي تطبق على فلسطين نفس حقوق والتزامات إسرائيل بموجب منظمة التجارة العالمية (UNCTAD, 2020). يقوم بروتوكول باريس على أساس التدفق الداخلي الحر للبضائع بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة باستثناء ست منتجات زراعية، وبالنسبة للتجارة الخارجية فيتم تطبيق سياسات الاستيراد الإسرائيلية على الواردات باستثناء قائمة محدودة من السلع الاستراتيجية التي تتمتع فيها السلطة الوطنية الفلسطينية ببعض المرونة. يتم التعامل مع الواردات غير المباشرة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر إسرائيل كما لو كانت منتجة في إسرائيل، وهذا يخل بتوازن العلاقات التجارية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، وعلى الرغم من أن البروتوكول يسمح بتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الأطراف الأخرى من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن إسرائيل لا تزال الشريك التجاري الرئيسي للأراضي الفلسطينية المحتلة[8].

إلى جانب إدارة المنظومة التجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن الاحتلال الإسرائيلي له تداعيات على القدرة التصديرية للأراضي الفلسطينية. تمر جميع الواردات والصادرات الفلسطينية تقريباً عبر الموانئ والمعابر الإسرائيلية. تشير التقديرات إلى أن التأخير والتدابير الأمنية يمكن أن تزيد من تكاليف التجارة بمتوسط 538 دولاراً أمريكياً لكل شحنة[9]. يحظر نظام المنتجات ذات الاستخدام المزدوج استيراد التكنولوجيا والمدخلات الهامة، ويتطلب موافقات خاصة للعديد من العناصر[10]. تحد هذه القيود من إمكانية النمو والتطور في قطاعات التصدير الفلسطينية لا سيما في قطاع غزة الذي يقع تحت وطأة عمليات إغلاق مطولة وقيود شديدة (UNCTAD, 2020). تشير التقديرات إلى أن الصادرات الفلسطينية يمكن أن تصل إلى ضعف مستوياتها الحالية لو لم تفرض إسرائيل القيود الحالية، نظراً إلى قرب الأراضي الفلسطينية المحتلة من الأسواق الإقليمية الكبيرة (World Bank, 2019).

هناك أيضاً مشاكل في التنافسية بسبب التجزئة والقيود المفروضة على الحركة، فعلى سبيل المثال، في صناعة الحجر والرخام، استنفدت مواقع المحاجر الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى حد كبير، ولا يمكن للشركات الفلسطينية الوصول إلى المخزونات الاحتياطية الموجودة في المنطقة (ج) والتي تشكل معظم الضفة الغربية والخاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية. وفي قطاع غزة أيضاً تؤثر القيود الإسرائيلية على الوصول إلى البحر وتصدير الأسماك واستيراد المعدات سلباً على قطاع صيد الأسماك. كما أن النقص في العمالة الماهرة يمثل مشكلة كبيرة للعديد من القطاعات ومنها على سبيل المثال قطاع الأثاث، الذي يعد مصدراً مهماً للصادرات والتوظيف، بسبب هجرة العمالة الماهرة إلى إسرائيل (UNCTAD, 2020).

3-2- توصيف الوضع التجاري

لقد أثرت السياسات التجارية والممارسات المذكورة في الأقسام السابقة بشكل سلبي على إنتاج الصادرات والسلع القابلة للاستيراد للاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى عجز تجاري

(8) راجع قسم دولة فلسطين في موقع مركز التجارة الدولي.

(9) تظهر نتائج الدراسة الميدانية للأونكتاد أن بعض التجار الفلسطينيين يتعاملون مع مستوردين إسرائيليين لتجاوز الإجراءات التجارية الإسرائيلية المعقدة، على الرغم من أنها أكثر تكلفة.

(10) يشير مصطلح الاستعمال المزدوج إلى السلع والبرامج والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها للتطبيقات المدنية والعسكرية.

مرتفع للغاية وصل إلى 32,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 (الجدول 1). وهذا الرقم أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع)، والذي كان 3,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عـام 2020[11]. وتأتي غالبية الصادرات من الضفة الغربية وذلك بسبب القيود الأكثر شدة والصراعات المتكررة في قطاع غزة.

جدول 1 الأراضي الفلسطينية المحتلة - المؤشرات التجارية 2020

	بالمليون دولار أمريكي	النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي
إجمالي الصادرات من السلع	1 054,6	6,8
إجمالي الواردات من السلع	6 063,4	39,0
صافي الميزان التجاري في السلع	5 008,8-	32,2-
إجمالي الصادرات من الضفة الغربية[أ]	1 040,5	6,7
إجمالي الصادرات من قطاع غزة	14,1	0,1
إجمالي الواردات من إسرائيل	3 342,7	21,5
إجمالي الصادرات إلى إسرائيل	886,1	5,7
إجمالي صادرات الخدمات إلى إسرائيل	205,1	1,3
إجمالي واردات الخدمات من إسرائيل	180	1,2
صافي الميزان التجاري في الخدمات	25,1	0,2
الناتج المحلي الإجمالي	15 531,7	

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(أ) البيانات لا تشمل المناطق في القدس التي ضمتها إسرائيل عام 1967.

إن أهم فئات (أصناف الصادرات الفلسطينية هي المنتجات الصناعية المعدنية غير الفلزية (18,4 في المائة من إجمالي الصادرات)، والأثاث (11,7 في المائة)، والسلع المصنعة المتنوعة (7,6 في المائة)، والخضروات والفواكه (6,7 في المائة)[12]. يحتوي الجدول 2 على أهم 10 سلع مسجلة بمستوى مفصل من التصنيف (رمز النظام المنسق HS Code المكون من 8 أرقام) المصدرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تعتبر أحجار البناء والأكياس وزيت الزيتون البكر من أهم منتجات التصدير[13].

جدول 2 الأراضي الفلسطينية المحتلة: أهم 10 صادرات، 2019

	القيمة بالألف دولار أمريكي	النسبة من إجمالي الصادرات
حجر البناء	143 846	13,0
الأكياس	55 626	5,0
زيت الزيتون البكر	52 827	4,8
المقاعد المنجدة	38 266	3,5
التمور	37 570	3,4
خردة الحديد	36 355	3,3
الرخام والحجر الجيري	30 061	2,7
الحصى	29 670	2,7
الأثاث الخشبي لغرف النوم	25 984	2,4
الأحذية الجلدية	25 674	2,3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020ب).

إسـرائيل هـي السـوق الذي يسـتقبل 84 فـي المائة من صـادرات السـلع الفلسـطينية (هـي أيضـاً مصـدر 55 فـي المائـة مـن واردات السـلع إلـى الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، وتشـكل السـلع المصنعة الأولية وذات القيمة المضافة المنخفضة غالبية الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل، بينما تعد السلع الاستهلاكية

(11) البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، متاحة على https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators (تم الدخول إلى الرابط في 10 شباط/فبراير 2022).

(12) متوسط الفترة 2016-2020 وفقاً لحسابات أمانة الأونكتاد بناءً على بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(13) تظهر نتائج الدراسة الميدانية للأونكتاد أن صادرات الأكياس مرتفعة نسبياً، حيث يتم تصدير كميات كبيرة من الأكياس إلى الأسواق الإسرائيلية خاصة من قبل كبار المنتجين الفلسطينيين (بشكل مباشر أو من خلال ترتيبات التعاقد). والسبب هو أن هذا القطاع له هوامش ربح منخفضة، مما يجعله غير مربح للمنتجين الإسرائيليين.

النهائيـة والسـلع المعمرة أبـرز الواردات من إسـرائيل (UNCTAD, 2020). إن البلـدان العربيـة الآسـيوية هـي وجهـة 10 فـي المائـة مـن الصـادرات الفلسـطينية، بينما من حيث الـواردات، تأتي دول آسـيوية أخـرى (20 فـي المائـة) ودول الاتحـاد الأوروبـي (11 فـي المائـة) بعـد إسـرائيل[14]. يتم عرض أرقـام التجارة بشـكل إجمالي بسـبب نقـص البيانات المصنفة حسـب الجنس حـول التجارة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (كما هو الحال في معظم البلدان). لا يوجـد سـوى عـدد قليـل مـن الدراسـات الاسـتقصائية الوطنية التـي تقيِّم وصول المرأة إلى الموارد من حيث المنشـآت المملوكة للنسـاء، وهذا يشـكل الدافع الرئيسـي لإجراء دراسة ميدانية حول مشـاركة المـرأة في الاقتصـاد، وتحديداً في التجـارة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(14) حسابات أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4- المرأة في المجتمع والاقتصاد

إن للنساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة معدلات مشاركة منخفضة بشكل استثنائي في الاقتصاد بشكل عام وخاصة في التجارة. يمكن أن يُعزى ذلك إلى مجموعة واسعة من العوامل المترابطة منها على سبيل المثال السياسات والأطر القانونية التي تنضوي على شكل من أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي ومحدودية الوصول إلى الموارد والتحكم فيها (مثل الأراضي والتمويل والأصول الأخرى)، ومحدودية الوصول إلى خدمات الأعمال وبرامج تنمية المهارات وانتشار ظروف العمل السيئة (بما في ذلك الأجور المنخفضة)، والأعراف الاجتماعية والثقافية التي تميز ضد المرأة. تعد مشاركة المرأة في الاقتصاد والتجارة أمراً بالغ الأهمية من منظور التنمية ومن منظور حقوق الإنسان، لذلك يجب معالجة عدم المساواة بين الجنسين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هذه الغاية.

4-1- السياسات والمؤسسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

تم اعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أهدافاً مهمة في أجندة السياسة الوطنية للأراضي الفلسطينية المحتلة للفترة 2017-2022. وبشكل خاص، تقر الأجندة بالحاجة إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات وإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة في إطار الأولوية الوطنية للعدالة الاجتماعية وسيادة القانون. إن الحاجة إلى مأسسة تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في صنع السياسات والتخطيط ووضع الميزانيات جاءت في سياق التدابير السياساتية لتعزيز المساءلة والشفافية (State of Palestine, 2016). وبالمثل، فإن استراتيجية التنمية الوطنية للفترة 2021-2023 تعترف بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأحد أهداف السياسة الوطنية (State of Palestine, 2021a). ومع ذلك، هناك نقص في الآليات الرسمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتقييم ومتابعة ورصد السياسات الاقتصادية التي تراعي الفوارق بين الجنسين، كما أفاد ممثلو الحكومات الذين تمت مقابلتهم أثناء الدراسة الميدانية للأونكتاد. عادة ما تتم مناقشة برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي التي تستهدف الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي في سياقات منعزلة وليس ضمن مقاربة منهجية.

تم إنشاء وزارة شؤون المرأة في عام 2003 على المستوى الوطني وأوكلت إليها مهام عديدة لتعزيز تمكين المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أولاً، تشرف الوزارة على تطوير الأطر والسياسات لدعم المساواة بين الجنسين. ثانياً، الوزارة مسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها السياسية، وإدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية. ثالثاً، الوزارة هي المؤسسة الرائدة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للنوع الاجتماعي للفترة 2017-2022، والتي تسعى للوصول إلى "مجتمع فلسطيني يتمتع فيه الرجال والنساء والفتيات والفتيان بحقوق وفرص متساوية في المجالين العام والخاص.. " تتضمن الاستراتيجية خمسة أهداف استراتيجية و30 سياسة و300 تدخل سياسي. ومع ذلك، تفتقر الوزارة إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة للتنفيذ الفعال وتنسيق السياسات والاستراتيجيات، بما في ذلك تلك المتعلقة بخطة 2030 (UNESCWA, 2021).

في عام 2005، تم إنشاء 35 وحدة نسائية في جميع الوزارات (تم تغييرها إلى "وحدات النوع الاجتماعي" في عام 2008) لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في مختلف القطاعات والمجالات من خلال السياسات والخطط والبرامج الوزارية. ومع ذلك، لم تعمل هذه الوحدات بشكل فعال بالقدر الممكن، وأصبحت في الغالب كيانات منفصلة وليست وحدات شاملة ومتداخلة ضمن الوزارات. في حالة قطاع الزراعة، تم تعيين نقطة اتصال خاصة بقضايا النوع الاجتماعي في عام 2016 لمراجعة الجميع الاستراتيجيات والسياسات والدراسات والمشاريع من منظور النوع الاجتماعي (FAO, 2021). هناك أيضاً نقص في الجهود على مستوى الإدارة العليا التي يهيمن عليها الرجال لخلق ثقافة تراعي النوع الاجتماعي داخل هذه المؤسسات. وبدلاً من ذلك، ينصب التركيز على الجوانب التقنية والإدارية لتعميم مراعاة قضايا النوع الاجتماعي في صنع السياسات كما لوحظ أثناء الدراسة الميدانية للأونكتاد.

كما تساعد الوزارات الأخرى في تمكين المرأة، فعلى سبيل المثال، تقدم وزارة التنمية الاجتماعية الاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية وخدمات الحماية وإعادة التأهيل المهني والتدريب للنساء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما أنها تدعم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات في الفئات المهمشة (على سبيل المثال، ذوات الإعاقة أو اللواتي يعيشن في مخيمات اللاجئين أو المناطق التي تعيض تحت قيود إسرائيلية أكثر وضوحاً مثل القدس الشرقية) (UNESCWA, 2021).

يعتبر قانونُ العمل الفلسطيني غيرَ قادرٍ على دعم مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل كافٍ فهو يستثني العديد من الفئات مثل العمال الموسميين والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص وأفراد نفس الأسرة العاملين بدون أجر (الجهاز المركزي للإحصاء، 2021د).

فيما يتعلق بالأطر الدولية للمساواة بين الجنسين، وقعت الأراضي الفلسطينية المحتلة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) دون تحفظات في عام 2014، وصادقت على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 وكذلك الاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي مثل تلك المتعلقة بحقوق الإنسان. أوصت لجنة سيداو بمواءمة التشريعات بما يتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإلغاء القوانين التمييزية التي تسمح باستمرار انتهاك حقوق المرأة في مجالات مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. ومن المجالات التي تم فيها إحراز تقدم إنشاء نظام إحالة وطني لضحايا العنف من النساء، وخطة لإنشاء مرصد وطني لرصد حالات العنف ضد المرأة، مخطط لإجراء دراسة حول الأثر الاقتصادي للعنف الزوجي (UNESCWA, 2021).

تبنت الحكومة الفلسطينية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتزمت بتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية. وقد تك تقديم أول مراجعة وطنية طوعية لتنفيذ خطة عام 2030 إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة في عام 2018، وأصدرت تقريراً موجزاً في عام 2021 عن التقدم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة منذ عام 2015، وكذلك في سياق التدابير السياساتية المطبقة لمكافحة وباء كوفيد-19 (State of Palestine, 2021b). بشكل عام، هناك تقدم في مجال سبل الحماية القانونية للمساواة بين الجنسين وفي نتائج التعليم والصحة، وقد تم تخفيض عدد حالات الزواج المبكر بمرور الوقت ومن المتوقع أن تتراجع هذه الظاهرة أكثر نتيجة المرسوم الرئاسي الذي دخل حيز التنفيذ في أوائل عام 2020 والذي يحظر زواج الذكور والإناث قبل بلوغهم سن 18 (PCBS, 2021a). ومع ذلك، لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي يمثل مشكلة شديدة التعقيد.

2-4- استقلالية المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار

إن المرأة الفلسطينية تعد أكثر نشاطاً في السياسة اليومية مقارنة بالدول الأخرى نظراً لحالة الصراع في البلاد. ومع ذلك، فإنهن ما زلن يقمن بدور أقل من الرجال في سياق المشاركة الفعالة في مناصب صنع القرار. ومن بين أعضاء مجلس الوزراء في الحكومة الثامنة عشرة، كان هناك 3 وزيرات نساء فقط من بين 24 وزيراً (12,5 في المائة)[15]، وهناك محافظة واحدة فقط من بين 16 محافظاً. بلغت نسبة النساء في الإدارة والمناصب العليا 13,7 في المائة في عام 2022، بزيادة طفيفة فقط مقارنة بنسبة 12,3 في المائة في عام 2011[16]. وتشغل النساء نسباً أعلى نسبياً في عضوية المجالس العامة والمهن رفيعة المستوى (مثل مزاولي المهن الطبية والمحامين) مقارنة بحصصهن في الأدوار القيادية، ولا يزال وضع المرأة في هذا الصدد أسوأ بشكل دائم في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (الجدول 3).

(15) هذه المعلومات مأخوذة من https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=1359 (تم الدخول إلى الموقع في 1 أيار/مايو 2022). وصلت هذه النسبة إلى 22,7 في المائة في عام 2009 وفقاً لإحصاءات النوع الاجتماعي للجهاز المركزي للإحصاء، والمتاحة على الرابط https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=1317 (تم الدخول إلى الموقع في 1 أيار/مايو 2022).

(16) إحصائيات ملخص النوع الاجتماعي في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متاحة على الرابط https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=1317 (تم الدخول إلى الموقع في 1 أيار/مايو 2022)

جدول 3 مشاركة المرأة في المناصب المهنية ومناصب صنع القرار (نسبة مئوية)، 2020

	حصة الإناث من الإجمالي		
	دولة فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
أعضاء المجلس الوطني	10,9		
أعضاء المجلس المركزي	5,7		
اعضاء في مجالس محلية	20	20,4	12,6
رؤساء المجالس المحلية	1,8	1,6	0
رؤساء المجالس الطلابية بالجامعات	4,3		
أعضاء المجالس الطلابية بالجامعات	31,8		
مدراء أو رؤساء الشركات المدرجة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية	2,2		
أعضاء مجالس إدارة الشركات المسجلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية	8,1		
سفراء	10,8		
العاملون في بعثات بالخارج من دبلوماسيين وإداريين	30,6		
المحامون المزاولون	27,1	30,1	16,9
القضاة	19,2	20,3	12,1
موظفو النيابة العامة	20,4	21,1	17,6
مزاولو المهن الطبية	18,9	21,8	17,9
المهندسون المسجلون في نقابة المهندسين	24,6	27,1	18,7
أعضاء غرف التجارة والصناعة والزراعة	4,3	5	2,3
مجلس إدارة غرف التجارة والصناعة والزراعة	1	1,3	0
الأفراد الذين لديهم حسابات في هيئة السوق المالية الفلسطينية	43	44,1	37,2

المصادر: إحصائيات النوع الاجتماعي من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021أ).

ملاحظة: الإحصاءات الإقليمية ليست ذات صلة، وبالتالي فالبيانات غير متاحة على مستوى الدول.

قدمت الأراضي الفلسطينية المحتلة خطة العمل الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، والذي تم اعتماده في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000. وقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 في 2012، وتم تقديم الإطار الاستراتيجي الوطني في عام 2016 كإطار عملي قابل للتطبيق. تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام الدولية وبناء السلام المحلي وكذلك على جميع مستويات صنع القرار (State of Palestine, 2020). وعلى الرغم من ذلك، يتم استبعاد النساء إلى حد كبير من جهود الحوار الرسمي لإنهاء النزاع، ولم يتم سماع أصواتهن أو تضمينها في محادثات المصالحة المختلفة التي عقدت والاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ عام 2005 (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019أ).

4-3- المرأة في الاقتصاد وسوق العمل

يعرض هذا القسم أولاً مؤشرات سوق العمل الرئيسية للرجال والنساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ثم يعرض نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها فريق الأونكتاد بناءً على الحالات الدراسية وحلقات النقاش والمقابلات الفردية مع أصحاب العلاقة

والمؤسسات والمهنيين المشاركين في كل قطاع من القطاعات المستهدفة وهي الزراعة والصناعة والخدمات. يبحث القسم في كيفية مشاركة النساء والتحديات التي يواجهنها في كل قطاع مستهدف من أجل الخروج بتوصيات سياساتية بناءً على ذلك.

4-3-1- وضع المرأة في سوق العمل

كان معـدل مشـاركة النسـاء فـي القـوى العاملـة فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة منخفضـاً للغايـة فـي عـام 2021 (17,2 فـي المائـة) مقارنـة بالرجـال (68,9 فـي المائـة) (الجـدول 4). إن الانشـغال بالأعمـال المنزليـة هـو السـبب الرئيسـي لعـدم المشـاركة فـي القـوى العاملـة بالنسـبة لمعظـم النسـاء، وهـذا يعكـس التقسـيم التقليـدي للعمل بين الجنسـين في الأسـرة، في حيـن أن الدراسـة والتدريـب هـو السـبب الثاني لعـدم الانضمام إلـى سـوق العمـل (PCBS, 2022). إن عـدم الانخـراط فـي العمل أو التعليـم أو التدريـب منتشـر بيـن الرجـال والنسـاء فـي سـن الشـباب علـى حـد سـواء (PCBS, 2022)، وبالتالـي فـإن هنـاك حاجـة إلـى مزيد من الجهود لتشـجيع المشـاركة الفعالة للشـباب فـي الاقتصـاد والمجتمـع.

جدول 4 مؤشرات سوق العمل الرئيسية، 2015 و2021 (نسبة مئوية)

		دولة فلسطين		الضفة الغربية		قطاع غزة	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
معدل المشاركة في القوى العاملة	2021	68,9	17,2	73,6	17,2	61,2	17,3
	2015	69,6	17,7	72,5	18,7	70,3	20,0
معدل البطالة	2021	22,4	42,9	12,4	28,9	41,9	65,0
	2015	20,2	34,3	14,5	25,1	30,7	51,1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022).

هناك اختلافات كبيرة في نسبة المشاركة في القوى العاملة حسب المستوى التعليمي للمرأة[17]، حيث إن النساء اللواتي حصلن على 13 عاماً أو أكثر من التعليم يشكلن 82,4 في المائة من جميع النساء في القوة العاملة (PCBS, 2022). ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انضمام معظم النساء العاملات إلى قطاعي الصحة والتعليم، وهما قطاعان يتطلبان درجة البكالوريوس. في المقابل، لا تحظى النساء ذوات المستويات التعليمية المنخفضة بفرص العمل إلا في ظروف محفوفة بالمخاطر وتكون عادة في القطاعات ذات الأجور المتدنية والقيمة المضافة المنخفضة. بناءً على ما سبق، إن وضع سياسات لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل - وخاصة النساء ذوات المستويات التعليمية المنخفضة - هو شرط أساسي لأي مبادرة لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث إن خلق فرص عمل لائقة، وبشكل خاص للنساء ذوات التعليم المنخفض، من شأنه أن يخلق حافزاً لهن للانضمام إلى القوى العاملة.

ومـن بيـن الأفـراد الذين يعـدون ضمن القـوى العاملة (القادريـن علـى العمل)، فإن معـدل البطالة أعلى بكثير بالنسـبة للنسـاء منـه بيـن الرجـال، وقـد ارتفـع خـلال السـنوات السـت الماضيـة بشـكل رئيسـي نتيجـة تصاعـد الصـراع فـي قطـاع غـزة خـلال هـذه الفتـرة. تركـز العمالة في الضفـة الغربيـة (60,8 في المائـة مـن المجمـوع)[18]، وفي عـام 2021 شـكلت العمالـة فـي القطـاع العـام 15 فـي المائـة مـن إجمالـي العمالـة فـي الضفـة الغربيـة (35,1 فـي المائـة فـي قطـاع غـزة. كانـت نسـبة النسـاء

(17) في عام 2021، شاركت في القوى العاملة 6,4 في المائة فقط من النساء اللائي حصلن على تعليم من 1 إلى 6 سنوات، و4,2 في المائة من النساء اللائي لديهن 7-9 سنوات، و4,6 في المائة من اللائي حصلن على 10-12 سنة من التعليم. في المقابل، شاركت 40,9 في المائة من النساء اللواتي حصلن على 13 سنة دراسية أو أكثر في القوى العاملة في العام نفسه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

(18) في المقابل، كان 25,1 في المائة من الأفراد العاملين في قطاع غزة و14,1 في المائة في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022). يتركز عمل المرأة في محافظتي رام الله والبيرة في الضفة الغربية، حيث توجد مؤسسات حكومية وعدة مؤسسات كبيرة هناك. يتركز عمل النساء في قطاع غزة في مدينة غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021د)

العاملات في وظائف القطاع العام من العدد الكلي للنساء العاملات أعلى مقارنة بالرجال في عام 2020 (33,6 في المائة من النساء عملن في القطاع العام و18,6 في المائة من الرجال)، رغم أن عدداً أقل من النساء شغلن مناصب إدارية (PCBS, 2021a). تنحصر النساء المتعلمات بشكل متزايد في العمل في القطاع العام، مما يحد من آفاق النمو والتطور المهني لهن، كما تُجبر النساء على المساعدة في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية كعاملات بدون أجر في المنشآت العائلية لسد النقص في دخل الأسرة (ILO, 2018)[19].

كما تتركز النساء العاملات في الغالب في الخدمات والأنشطة الاقتصادية الفرعية الأخرى (وبشكل أكثر وضوحاً في قطاع غزة)، بينما يتوزع الرجال بشكل أكثر انتظاماً على مختلف قطاعات الاقتصاد (الشكل 5). يعكس تركيز النساء في نطاق ضيق من القطاعات الاقتصادية الفصل الأفقي بين الجنسين في سوق العمل. هناك العديد من الحواجز التي تحول دون كسر هذا الفصل الأفقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك العوامل الاقتصادية (على سبيل المثال، صعوبة الحصول على التمويل، منافسة الواردات من المنتجات الإسرائيلية والصينية في الحرف اليدوية أو الصناعات الغذائية مثلاً)، والعوامل السياسية (مثل القيود المفروضة على الحركة والوصول)، والعوامل الثقافية (مثل ثقافة الذكورية أو الأبوية وانخفاض الطلب على العاملات الناتج عن هذه الثقافة) (ILO, 2018). هناك أيضاً عوامل مؤسسية، فعلى سبيل المثال، خيارات التعليم العالي محدودة وبالتالي توجه المرأة إلى نطاق ضيق من الوظائف. لا تغطي قوانين العمل العاملين في المنازل أو العمال الموسميين أو بدوام جزئي أو غيرهم من العاملين في الوظائف التي تشكل فيها النساء نسبة عالية من العمالة. بالإضافة إلى ذلك، يركز صانعو القرار على تعزيز مشاركة المرأة في القطاعات التقليدية دون بذل جهد كافٍ لإيجاد تكامل بين القطاعات المختلفة أو الارتقاء بعمالة الإناث (ILO, 2018).

الشكل 5 توزيع العمالة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 2021 (نسبة مئوية)

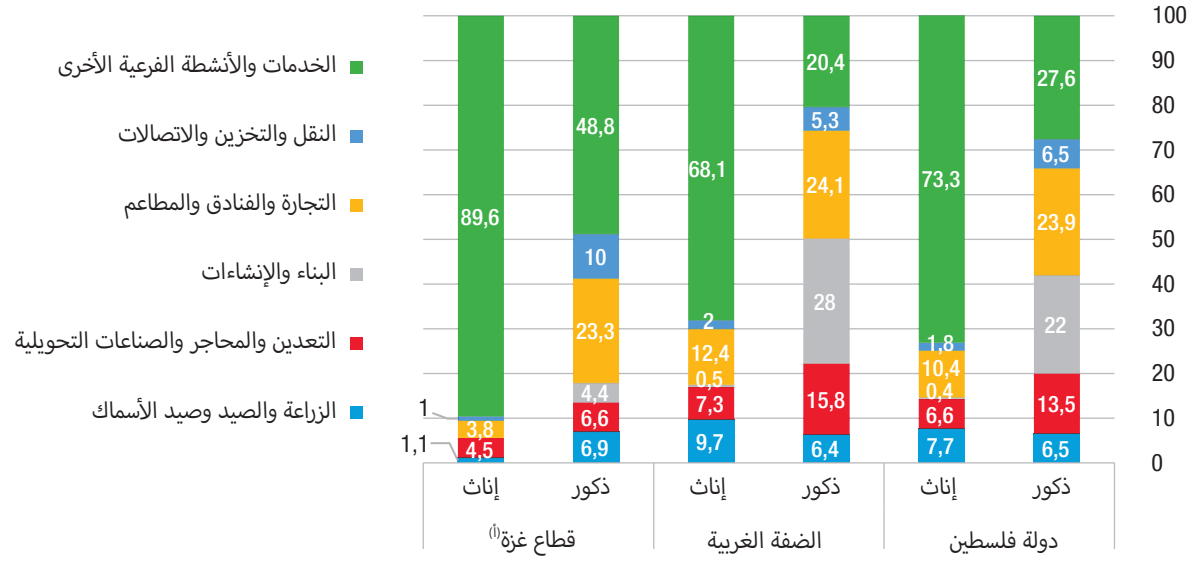

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022).

(أ) بيانات قطاع غزة تعود لعام 2020.

(19) في القطاع غير الزراعي، تشغل النساء 17 في المائة فقط من الوظائف مدفوعة الأجر في الضفة الغربية و16,2 في المائة في قطاع غزة وفقاً لأرقام عام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

العمـل بأجر هو الشـكل الأكثـر انتشـاراً لطبيعة علاقة التوظيـف لـكل مـن الرجـال والنسـاء فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، بينمـا يعتبـر العمـل غيـر المدفـوع لـدى أحـد أفـراد الأسـرة أكثـر شـيوعاً بيـن النسـاء، فـي حيـن أن عـدداً أكبـر نسـبياً مـن الرجـال يعملون لحسـابهم الخاص وأرباب عمل (الشـكل 6). إن ثلثـي المسـتخدمين بأجـر كانـوا يعملـون بـدون عقـد مكتـوب فـي عـام 2021؛ وهـذا يعنـي أن العمـل غيـر الرسـمي منتشـر على نطـاق واسـع، وهـذه المشـكلة أكثـر حـدة فـي قطـاع غـزة (PCBS, 2022). كمـا أن العمـل غيـر الرسـمي أكثـر انتشـاراً بيـن الرجـال (الجهـاز المركـزي للإحصـاء، 2021د). تعمـل العديـد مـن النسـاء كعامـلات بـدون أجـر فـي أعمـال منزليـة أو منشـآت عائليـة أو مشـاريع مثـل مشـاريع انتـاج الجبـن ومنتجـات الألبان فـي المنـزل، والمعجنـات، والحياكـة والتطريـز (الجهـاز المركزي للإحصـاء، 2021د).

الشكل 6 توزيع العمالة حسب الجنس والوضع الوظيفي، 2021 (نسبة مئوية)

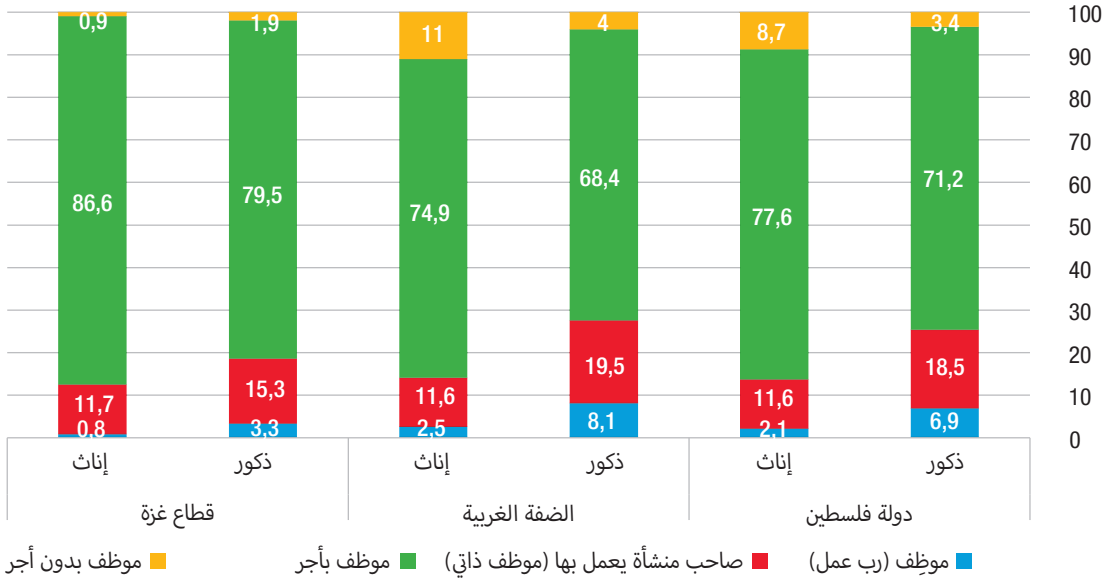

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022).

أما فيما يتعلق بفئات أو تصنيفات المهن، تتركز النساء في الغالب في فئات المهنيين المتخصصين والفنيين والمساعدين والإداريين (66 في المائة)، مما يعكس على الأرجح دور المرأة في الوظائف العامة وفي الخدمات التي تشرك النساء في الأدوار الإنجابية والرعاية. بينما يتوزع الرجال بشكل أكثر توازناً عبر فئات المهن المختلفة (الشكل 7).

الشكل 7 توزيع العمالة حسب الجنس والوظيفة، 2021 (نسبة مئوية)

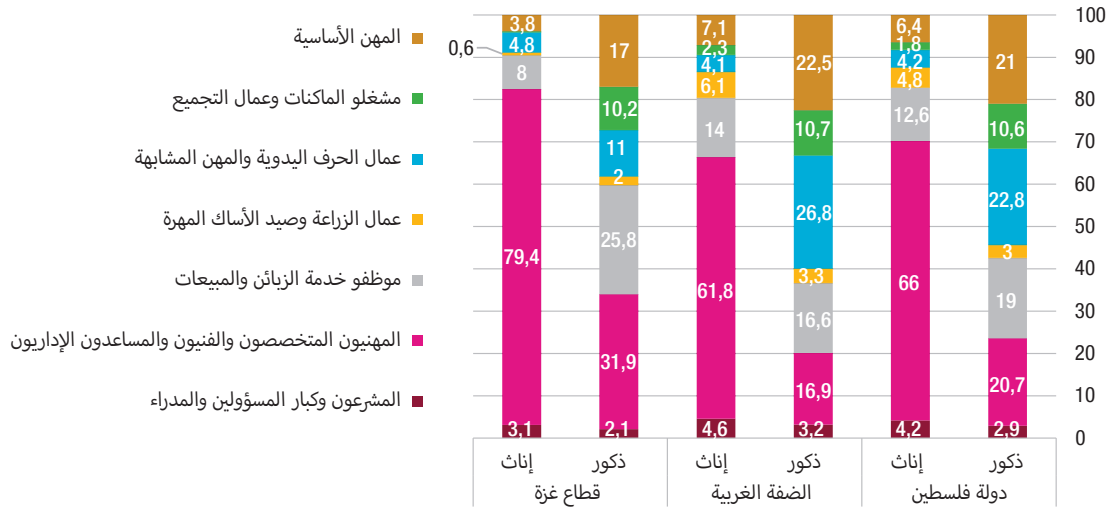

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022).

ومن حيث الأجـور، تتقاضى المرأة 75 في المائة مما يكسبه الرجل في المتوسط في جميع القطاعات الاقتصادية. إن هذه الفجوة البسيطة بين الجنسين في الأجور (أي الغير مصححة وفقاً لطبيعة العمل) هي أكثر وضوحاً في القطاع الصناعي، وهي أصغر في الضفة الغربية منها في الدولة ككل (الجدول 5). بشكل عام، حصل 28,7 في المائة من المستخدمين بأجر على أقل من الحد الأدنى للأجور الشهرية (1، 50 شيكل - حوالي 450 دولاراً أمريكياً) في القطاع الخاص في عام 2021، وكان العمل براتب أقل من الحد الأدنى للأجور أكثر انتشاراً بين النساء (PCBS, 2022).

جدول 5 الأراضي الفلسطينية المحتلة: متوسط الأجر اليومي حسب الجنس والنشاط الاقتصادي، 2021 (بالشيكل الإسرائيلي الجديد)

	دولة فلسطين		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى (أ)
الزراعة والصيد وصيد الأسماك	96,6	102,7	93,2	88	20,9	
التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية	126,7	66,3	112,2	68,2	30,8	
البناء والإنشاءات	217,6		130,6	154,7	39,9	
التجارة والفنادق والمطاعم	102,7	79,2	113,3	84,4	26,4	
النقل والتخزين والاتصالات	88,5	105,8	157,7	111,2	31,3	
الخدمات والأنشطة الفرعية الأخرى	123,7	110,5	141,6	119,6	88,5	
المجموع	**142,1**	**106,1**	**127,2**	**113,2**	**56,6**	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022).

(أ)لم يتم تضمين الإحصائيات الخاصة بالنساء لقطاع غزة في المنشور لأن عدد المشاهدات كان صغيراً جداً على مستوى كل نشاط.

ولا توجد فجوة في الأجور بين الجنسين في القطاع العام في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما في القطاع الخاص، فلا يمكن تفسير فجوة الأجـور بين الجنسين بالاختلافات في المؤهلات بين الرجال والنساء، بل أن النساء يجب أن يتقاضين أجـوراً أعلى من الرجال بناءً على مؤهلاتهن نظراً لمستويات تعليمهن العالية (Hammoudeh, 2020).

4-3-2- العمل في الزراعة

تشتمل الأراضي الفلسطينية المحتلة على مجموعة متنوعة من المناطق المناخية وفيها تنوع بيولوجي غني على الرغم من صغر حجمها الجغرافي. زراعة المحاصيل هي النشاط الزراعي الرئيسي ويغلب عليها زراعة شجر الزيتون[20]. وقد انخفضت نسبة العاملات في الزراعة إلى العدد الكلي للعاملات في جميع القطاعات بشكل أكبر مقارنة بالرجال في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع مرور الوقت[21]. النساء يعملن بالغالب ضمن الأسرة وبدون أجر، في حين أن معظم الرجال يعملون بأجر ويعملون لحسابهم الخاص (الشكل 8)[22].

حوالي ثلث النساء الفلسطينيات يعملن بشكل غير رسمي في الزراعة، وتملك النساء 6,7 في المائة فقط من الحيازات الزراعية، وفقاً لأحدث الأرقام من عام 2011[23]. على الرغم من انخفاض حصة الزراعة في عمالة النساء بشكل عام، إلا أن القطاع الزراعي يشهد ارتفاعاً في نسبة العاملات في الأراضي الفلسطينية المحتلة[24]، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى توجه الرجال إلى إسرائيل للعمل في وظائف ذات أجور أفضل. ومع ذلك، فإن مساهمة الزراعة في التمكين الاقتصادي للمرأة محدودة لعدة أسباب. أولاً، نسبة كبيرة من النساء العاملات في الزراعة هن عاملات في الأسرة بدون أجر، كما هو مبين أعلاه.

ثانياً، تشارك النساء في الغالب في الأنشطة الأقل أهمية في سلاسل القيمة الزراعية (مثل حصاد المحاصيل وجمعها وفرزها)، بينما يعمل الرجال في الأنشطة المربحة مثل صيانة المعدات والنقل والمبيعات والتسويق. علاوة على ذلك، تقوم النساء بأعمال منزلية وأعمال رعاية غير مدفوعة الأجر في المنزل، وغالباً ما يكون لديهن قيود على التنقل تمنعهن من العمل في الأنشطة الزراعية خارج مزرعة الأسرة.

ثالثاً، تواجه المرأة صعوبات في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية وامتلاكها، مما يؤثر سلباً على فرصها للحصول على القروض بسبب الافتقار إلى الضمانات الائتمانية، أو يؤدي إلى فرض معدلات فائدة أعلى بكثير على القروض التي تحصل عليها النساء (FAO, 2021). وبحسب دراسة ميدانية أجريت في عـام 2020، فإن 44,4 في المائة فقط من الأسر تمتلك أراضٍ زراعية، 76,3 في المائة من الأراضي الزراعية يملكها رجال، 7,3 في المائة ملكيتها مشتركة، 15 في المائة للزوجة وحدها، 1,3 في المائة لأنثى أخرى من العائلة. كما أن هناك عدم مساواة بين الجنسين في ملكية الأدوات الزراعية: 70 في المائة من المعدات الزراعية غير الآلية (93,2 في المائة من المعدات الزراعية الآلية يملكها الرجال وحدهم. ومع ذلك، تتمتع المرأة بدرجة أعلى من الوصول إلى الأراضي والموارد الإنتاجية مقارنة مع المستوى الذي يمكن أن يتناسب مع مستويات ملكيتها للأرض (PWWSD, 2020).

كما أنه لا تتوفر النساء فرص التمويل والتسهيلات والمرافق التسويقية لمنتجاتهن (المحاصيل والثروة الحيوانية). ويحد الاحتلال الإسرائيلي أيضاً من حركة الفلسطينيين من الرجال والنساء والوصول إلى أراضيهم الخصبة وموارد المياه في المنطقة ج، غالباً ما تتحمل النساء عبء نقل المياه إلى الأراضي المزروعة. إن خدمات الإرشاد الزراعي ضعيفة وغالباً لا يوجد نساء ضمن الفرق العاملة في هذا المجال، مما يحد من مشاركة المزارعات فيها بسبب الحواجز الثقافية (FAO, 2021).

أمـا مـن حيث الوظائف مدفوعة الأجــر، تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الزراعة من صعوبات في الاستمرار والعمل بسبب الآثار السلبية للاحتلال والركود

(20) يمثل الزيتون 54 في المائة، وأشجار الفاكهة 10 في المائة، والمحاصيل الحقلية 24 في المائة، والخضروات 10 في المائة من المساحة المزروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة (بال تريد، 2014، وتم اقتباسه في منشور لمنظمة الأغذية والزراعة، 2021).

(21) انخفضت الحصة من 34,7 في المائة في عام 2000 إلى 7,7 في المائة في عام 2021 للنساء ومن 10,3 في المائة في عام 2000 إلى 6,5 في المائة في عام 2021 للرجال، وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء.

(22) بناء على إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(23) بناء على إحصاءات العمل الزراعي المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(24) تشكل المرأة الفلسطينية معظم العمالة المطلوبة للإنتاج الحيواني (87 في المائة) وإنتاج المحاصيل (54 في المائة) (منظمة الأغذية والزراعة، 2021).

الاقتصادي الناتج عن ذلك. وهذا يؤدي إلى اعتماد كبير على عمال المياومة والعاملين بدوام جزئي والعمال الموسميين، ومعظمهم يعملون بشكل غير رسمي ويكسبون أقل من الحد الأدنى للأجور. معظم الشركات تحصل على المواد الخام الزراعية من كبار الشركات الموردة، التي يمتلكها الرجال في معظم الأحيان وهي الأكثر قدرة على تلبية الكمية والنوعية المطلوبة من المواد الخام (أبو مزيد ورحال، 2021).

تحظى الجمعيات التعاونية والمنتجين بشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن مشاركة المرأة في هذه الكيانات تساعد على زيادة قدرتها على المساومة، وتمكنها من تكوين روابط تجارية وتسويقية، وتساعدها على تقاسم تكاليف المدخلات والنقل والتسويق والأنشطة الزراعية الأخرى التي يمكن القيام بها بشكل جماعي وتعزز الشعور بالانتماء إلى المجتمع، وكل ذلك يساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة في الزراعة. على الرغم من هذه الفوائد الإيجابية، إلا أن العديد من هذه الكيانات لديها قدرة محدودة على الوصول إلى التمويل لأعضائها بسبب المهارات غير الكافية وعدم امتلاك التكنولوجيا والمعلومات اللازمة. علاوة على ذلك، تتمتع المرأة بمشاركة محدودة في التعاونيات الزراعية المختلطة بين الجنسين بسبب الحواجز الثقافية (FAO, 2021).

الشكل 8 الأراضي الفلسطينية المحتلة: تكوين العمالة الزراعية حسب الجنس وحالة العمل، 2019 (نسبة مئوية)

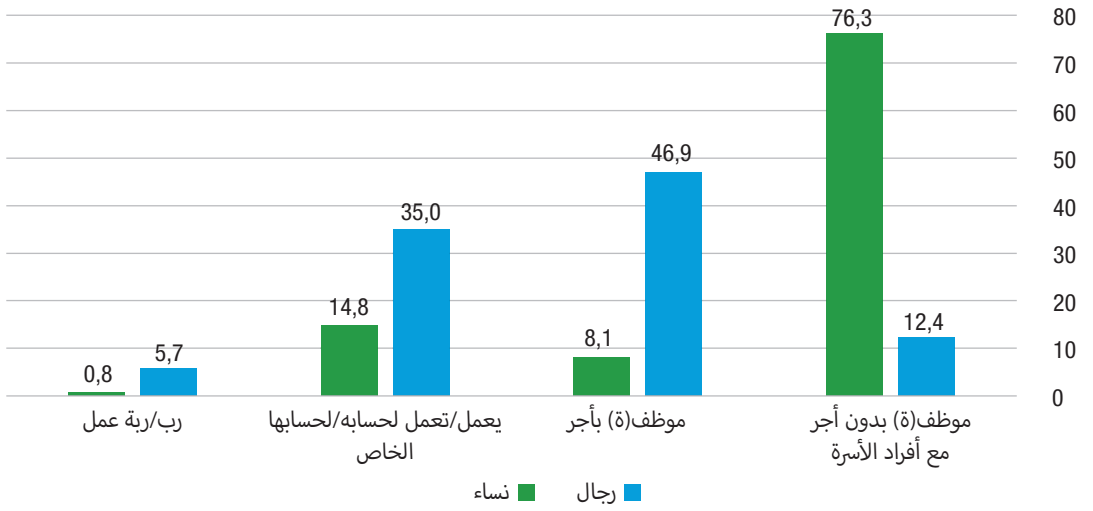

المصدر: بناء على إحصاءات العمل الزراعي من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4-1-2-3- قطاع الزيتون وزيت الزيتون

يعتمد تحليل قطاع الزيتون وزيت الزيتون في سياق الزراعة على البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية للأونكتاد. إن الزيتون مهم اقتصادياً وثقافياً للمجتمع الفلسطيني، حيث أكد معظم المشاركين في المقابلات التي أجراها الأونكتاد وحلقات النقاش المركزة على أن زراعة ورعاية أشجار الزيتون تعتبر نشاطات هامة في الثقافة والتقاليد في الريف الفلسطيني، كونها تعد جزءاً من تراث الأجيال وكمنتج عائلي. الزيتون هو أكثر الأشجار انتشاراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويستخدم معظم محصول الزيتون لإنتاج الزيت وما يتبقى يستخدم في منتجات زيتون المائدة (مثل الزيتون المكبوس والمحشو ومعجون الزيتون) وكذلك في صناعة الصابون. يتجاوز إجمالي إنتاج زيت الزيتون 000 35 طن سنوياً في الأعوام التي تكون فيها الإنتاجية مرتفعة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). يمثل الحجم الإجمالي لتصدير زيت الزيتون الفلسطيني حوالي 10 في المائة من إجمالي الإنتاج

السنوي وتعد دول الخليج العربي وجهة رئيسية لهذه الكميات[25]. هناك العديد من الشركات التي تقوم بتصدير زيت الزيتون من الأسواق المحلية، هناك أيضاً تجارة غير رسمية في زيت الزيتون، حيث ينقل بعض الوسطاء كميات صغيرة عبر الحدود مقابل مبالغ مالية.

يوفر الزيتون فرص عمل ودخل لحوالي 000 100 أسرة بعضها يدير شركات عائلية صغيرة في هذا المجال والبعض الآخر يعمل لصالح الآخرين (Oxfam, 2015). ومن حيث إنتاج زيت الزيتون كان هناك 285 معصرة عاملة في قطاع زيت الزيتون في عام 2019 (250 في الضفة الغربية و35 في قطاع غزة) وكان هناك أيضاً 1، 59 عاملاً في معاصر الزيتون (300 1 في الضفة الغربية و559 في قطاع غزة) 18,5 في المائة منهم عمال بدون أجر، والباقي مستخدمون بأجر[26].

وهناك عـدة عوامل تعيق تطوير قطاع الزيتون في الأراضي الفلسطينية المحتلة (Oxfam, 2015). المجلس الفلسطيني لزيت الزيتون هو جسم أنشأته وزارة الزراعة في عام 2009 كشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الزيتون من خلال توجيه السياسات والمناصرة وتقديم المشورة الفنية وتنظيم هذا القطاع لكنه يفتقر إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة للقيام بوظائفه بشكل كاف. العديد من مزارعي زيت الزيتون الذين يعتمدون عليه كمصدر رزق يعملون على مستوى بسيط، بما في ذلك العديد من النساء، ليسوا أعضاء في تعاونيات مسجلة، مما يحرمهم من الفوائد الاقتصادية للعمل الجماعي. يعتبر انخفاض إنتاجية زيت الزيتون وعدم استقراره مشكلة أخرى تواجه هذا القطاع. معظم تجار زيت الزيتون هم تجار جملة تقليديون يركزون على السوق المحلية ولديهم خبرة محدودة في تسويق المنتجات إلى الأسواق الخارجية، وتفتقر العديد من المنظمات غير الحكومية التي تركز على الزراعة إلى القدرات الكافية.

لقد أشار جميع المشاركين في الدراسة الميدانية للأونكتاد، سواءً الأفراد أو المؤسسات، إلى شدة تأثر الزراعة بشكل عام وقطاع الزيتون بشكل خـاص بتدابير الاحتلال والاستيطان. غالباً ما يواجه المزارعون في ريف الضفة الغربية الخاضع لسيطرة الجيش الإسرائيلي مضايقات أو اعتداءات، وتشمل هذه التجاوزات الاستيلاء غير القانوني على الأراضي وتدمير وحرق المحاصيل وتعطيل عمل المزارعين في الحصاد ورعاية الأراضي بالإضافة إلى اعتداءات ومضايقات المستوطنين. هذه الحقائق، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المتقلبة، تشكل تهديدين رئيسيين لإنتاج زيت الزيتون وبيعه في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكدت إحدى المشاركات في حلقة النقاش المركزة في محافظة جنين على تدهور القطاع في مواجهة هذه التهديدات، وأضافت أنه يجب أن تكون هناك جهود متضافرة من قبل السلطات لدعم المزارعين في هذا القطاع قبل حدوث مزيد من التدهور[27].

مشاركة المرأة في قطاع الزيتون وزيت الزيتون

تلعب النساء دوراً نشطاً في زراعة الزيتون وإنتاج زيت الزيتون خاصة في مراحل إزالة الأعشاب الضارة والحصاد وفرز الزيتون والتخزين. ومع ذلك، غالباً ما يقوم الرجال بتسويق وبيع الزيتون وزيت الزيتون في الأسـواق المحلية أو للتجار والمصدرين. تبيع النساء زيت الزيتون بكميات صغيرة من خلال شبكات المعارف غير رسمية وداخل دوائرهن الاجتماعية، باستثناء النساء اللواتي يُعِلنَ أسرهن ولديهن مسؤوليات أوسع باعتبارهن البالغات الوحيد في الأسرة. ولا تلعب النساء أي دور يذكر في مجال تصدير زيت الزيتون، بناءً على ما أفاد به المجلس الفلسطيني للزيتون وزيت الزيتون (المركز للاستشارات التنموية والتسويقية، 2018).

وقـد اتفق معظم الأفراد أو المؤسسـات الذين شـاركوا فـي الدراسـة الميدانيـة للأونكتـاد علـى أن المعاييـر الاجتماعيـة والثقافية تحدد بشـكل رئيسـي إمكانيات مشـاركة المرأة والوصول إلـى المـوارد وتولـي مناصـب صنـع القـرار فـي مجـالات إدارة الأعمـال والتجـارة. ومـع ذلـك، كان لديهـم تصـورات مختلفـة حـول الـدور الـذي يجـب أن تلعبـه المـرأة فـي هـذا القطـاع. ذكـر المشـاركون فـي حلقـة النقـاش فـي غـزة أن دور المـرأة فـي مجـال الزيتـون يجـب أن يقتصـر علـى الأنشـطة غيـر المرهقـة جسـدياً، ولا سـيما حصـاد والعصـر والتسـويق. فـي المقابـل،

(25) لا يشمل هذا الرقم زيت الزيتون الذي يُؤخذ كهدايا (للأقارب أو الأصدقاء)، والذي يُقدر بكميات كبيرة.

(26) حسب إحصائيات الزيتون الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(27) حلقة النقاش الجماعي المركز حول زيت الزيتون، جنين، الضفة الغربية.

اعتقد المشاركون في حلقة النقاش المركزة في الضفة الغربية أن النساء يمكنهن أداء جميع المهام في عمليات الإنتاج أسوةً بالرجال، كما أكدوا أن إنتاج الزيتون وزيت الزيتون هو نشاط عائلي وجماعي إلى حد كبير، حيث يساهم فيه جميع أفراد الأسرة. كما ذكر أحد المشاركين:

> لا يزال إنتاج الزيتون وزيت الزيتون من الأمور التقليدية. لم يتغير من حيث أدوار الجنسين على مر السنين؛ لطالما قدمت النساء مساهمات كبيرة في إنتاج الزيتون. يوجد حالياً المزيد من الإمكانيات والاستخدامات لزيت الزيتون، مثل الأنواع المحسنة من الصابون التقليدي[28].

إلا أن المشاركين ما زالوا يختلفون حول كفاءة المرأة في عصر الزيتون وتسويق وبيع المنتجات النهائية. في بعض حلقات النقاش المركزة، أعرب العديد من الرجال عن مخاوفهم من الدور المتزايد للمرأة في زراعة الزيتون، وخشوا أيضاً أنه مع التحرك الحالي نحو مشاركة أكبر للمرأة، قد تحل النساء محل الرجال العاملين في تسويق الزيتون والزيت، وهي أمور يعتقدون أنهم أكثر قدرة على القيام بها من النساء.

التحديات الرئيسية التي تواجه المرأة في قطاع الزيتون وزيت الزيتون

على الرغم من مساهمة النساء بشكل كبير في دورة إنتاج الزيتون وزيت الزيتون - من الزراعة إلى الحصاد والعصر والتسويق - إلا أن هذه المساهمات لا تزال لا تضمن للمرأة ملكية أو حقاً في التصرف أو حصصاً في عائدات هذه الموارد، كما أشارت عضو مجلس إدارة سابقة في مجلس الزيتون وزيت الزيتون الفلسطيني:

> لا تتعدى ملكية المرأة لزراعة الزيتون نسبة 10 في المائة من مجموع المساحات المزروعة بالزيتون. السبب الرئيسي الكامن وراء هذه الظاهرة هو التطبيق غير السليم لقوانين الميراث، حيث إنه ليس من غير المألوف أن يتخذ الرجال قراراً تعسفياً بشأن حصص الميراث. وفي المقابل، لا تزال نسبة الأراضي الزراعية المملوكة للنساء والمزروعة بالزيتون محدودة. وذلك على الرغم من المساهمة الكبيرة للمرأة في دورات قطف الزيتون وإنتاج زيت الزيتون. من واقع خبرتي، ليس من غير المألوف أن يكون عمل المرأة ذا جودة أعلى في هذا القطاع - وهذا هو الحال خاصة بعد تلقي التدريب على عملية الإنتاج. تشارك النساء في العادة أيضاً في اتخاذ القرار فيما يتعلق بمواعيد قطف الزيتون والأدوات المستخدمة والجدول الزمني للإنتاج والتخزين ومراقبة الجودة[29].

ووفقاً للدراسة الميدانية للأونكتاد، تواجه النساء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نفس الدرجة من التشكيك والتمحيص الاجتماعي عندما يتعلق الأمر بعصر منتجات الزيتون وتسويقها. كما أشارت المشاركات في حلقة النقاش في غزة إلى أن الضغوط الاجتماعية تمنعهن من تكريس جهودهن لتطوير أعمالهن ومنتجاتهن النهائية. ويشكل هذا في نظرهن عقبة رئيسية أمام تحسين سبل عيشهن وعائدات المشاريع التجارية الخاصة بهن. كما أشارت إحدى المشاركات:

> من بين التحديات التي نواجهها في هذا القطاع، تعتبر النظرة الاجتماعية السلبية للمرأة التي تتعامل مع عصر الزيتون وتسويقه هو من بين أصعب التحديات. وهناك فروق واختلافات بين منطقة وأخرى من حيث قبول مشاركة المرأة في جميع جوانب إنتاج زيت الزيتون[30].

كما أشارت عضوة سابقة في مجلس الزيتون وزيت الزيتون الفلسطيني إلى الاختلافات بين التجمعات السكانية من حيث النظرة والاتجاهات الاجتماعية حول مشاركة المرأة في القطاع:

> يعتبر قطاع الزيتون وزيت الزيتون في الواقع من القطاعات القليلة الأكثر انفتاحاً على مشاركة المرأة دون أي ضغوط اجتماعية نظراً للطبيعة التقليدية للقطاع. أوافق على أن بعض التجمعات أو القرى قد لا تزال تمارس

(28) المصدر السابق.

(29) مقابلة مع فارس الجابي، عضو سابق في مجلس الزيتون وزيت الزيتون الفلسطيني، في 21 نيسان/أبريل 2022.

(30) حلقة النقاش الجماعي المركز حول زيت الزيتون، غزة.

ضغوطاً اجتماعية على المرأة إذا شاركت في هذا القطاع، لكن هناك مناطق أخرى تقبل مشاركة المرأة تماماً[31].

يهيمن الرجال على التعاونيات ومنظمات المنتجين في قطاع الزيتون لأن النساء لديهن مستويات منخفضة من ملكية الأرض - وهو شرط مسبق للعضوية - ولا يمكنهن تحمل رسوم العضوية المرتفعة، وهو عائق آخر يواجهنه بالإضافة إلى الأعراف والقوالب النمطية التقليدية للنوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، تتمتع المرأة بمستويات منخفضة من المشاركة في برامج التدريب على الممارسات الزراعية. وفي هذا الصدد، فإن عقد جلسات خاصة بالنساء فقط أو ترتيب وقت ومكان هذه الجلسات بما يتناسب مع الجداول الزمنية للنساء يمكن أن يساعد في زيادة مشاركتهن (Oxfam, 2010). كما أن قطاع الزيتون يعتبر مجالاً اقتصادياً يهيمن عليه الرجال على الرغم من مشاركة النساء بشكل كبير في التصنيع على مستوى الأسرة. كما تعاني النساء أيضاً من ضعف التواصل والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في السوق، بما في ذلك تجار التجزئة ومقدمو خدمات الإرشاد والتدريب (Oxfam, 2019).

أما فيما يتعلق بالتصدير، أشار العديد من المشاركين في حلقات النقاش المركزة في الضفة الغربية إلى قصور عام في قدراتهم على تطبيق معايير جودة المنتج المطلوبة لتصدير البضائع. أكد معظم المنتجين أنهم يعانون من صعوبات في كثير من الأحيان للالتزام بمعايير الجودة التي يطلبها المستوردون الأجانب، وأنهم يستجيبون لهذه المتطلبات بشكل ارتجالي بدلاً من تضمين هذه المعايير كجزء من عملياتهم التجارية. هذه المشكلة أكثر خطورة بالنسبة للنساء المنتجات اللائي يواجهن حواجز أكبر في الوصول إلى الموارد اللازمة لمواكبة آخر التطورات في القطاع، سواء فيما يتعلق بعملية الإنتاج أو جودة المنتج أو التسويق.

أشار المشاركون في المسح الميداني إلى أن المرأة تواجه سوقاً أكثر صعوبة في قطاع الزيتون لسببين رئيسيين. أولاً، يحاول التجار عادةً فرض أسعار غير عادلة على المنتجات بسبب عوامل متعددة، أبرزها الوضع الضعيف اجتماعياً للتجار في السوق، والقيود الاجتماعية الأخرى (مثل القيود المفروضة على التنقل). ثانياً، بسبب هذه الضغوط، غالباً ما يجب أن تكون النساء المُنتِجات حازمات للغاية في تعاملاتهن التجارية بحيث لا يخيفهن نظرائهن الرجال. كما أشارت إحدى المشاركات في مناقشة حلقة النقاش التي عقدت في جنين:

لقد واجهت تشكيكاً وتمحيصاً من أفراد عائلتي منذ أن بدأت في تسويق منتجاتي، حيث كان عليّ الحصول على موافقتهم على أنشطتي بعد نقاشات طويلة، واكتسبت المزيد من الاستقلالية حين اكتسبت خبرة أكبر في السوق. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الأشياء التي لا تزال غير مقبولة بالنسبة للمرأة المنتجة، مثل حيازة الأراضي الزراعية وتسجيلها وكذلك رحلات العمل إلى الخارج أو حتى داخل الضفة الغربية. لكل هذه الأسباب، أدير جميع جوانب عملي من مكان إقامتي. لست مضطرةً للتحرك جسدياً للقيام بذلك. وبشكل عام، فإن الضغوط الاجتماعية التي تواجهها النساء المنتجات تمنحهن حصصاً ضئيلة من السوق في هذا القطاع. أخيراً، تحليت بالصبر وبقيت مصممةً على مواصلة تطوير عملي رغم هذه الضغوط الاجتماعية[32].

وقد أكد خبير من مجلس الزيتون وزيت الزيتون هذا التصور، مشيراً إلى أن البيئة التجارية وخاصة في أسواق زيت الزيتون تعد أكثر صعوبة على النساء المنتجات. وأضاف أن النساء اللواتي يقمن بتسويق منتجاتهن مباشرة في أسواق زيت الزيتون يضطررن في كثير من الأحيان إلى القيام بذلك لأنهن المعيل الرئيسي لأسرهن[33].

أما بخصوص فرص التدريب وتنمية المهارات، فقد أعرب معظم المشاركين في حلقة النقاش المركزة عن رأي مفاده أن النساء في جميع المستويات يتمتعن بفرص أقل لتنمية المهارات. وبما أن هذا القطاع يهيمن عليه الرجال، فإن هذه الفرص موجهة للرجال أكثر من النساء اللواتي يمتلكن المنشآت و/أو العاملات فيها. علاوة على ذلك، ذكر المشاركون العبء الإضافي الذي تتحمله النساء لحضور مثل هذه البرامج أو ورش العمل بسبب الحاجة لموازنة الوقت المتاح بين رعاية الأسرة أو إدارة المنشأة الاقتصادية أو التوجه إلى العمل. بالإضافة إلى

(31) مقابلة مع فارس الجابي في 21 نيسان/أبريل 2022.

(32) حلقة النقاش الجماعي المركز حول زيت الزيتون، جنين، الضفة الغربية.

(33) مقابلة مع فارس الجابي في 21 نيسان/أبريل 2022.

ذلك، غالباً ما يتطلب حضور هذه الأنشطة موافقة أفراد الأسرة الذكور (مثل الزوج والأب وما إلى ذلك). ذكرت إحدى المشاركات كيف حققت نجاحاً في هذا المجال:

> كنت أحضر الندوات وورش العمل التي تنظمها المؤسسات الزراعية مثل اتحاد اللجان الزراعية. دفعني هذا لإقناع والدي وزوجي بمواصلة الزراعة، والآن يساعدني ابني وأبناؤه في الزراعة[34].

وقد تحدث أحد المدربين في إحدى جلسات النقاش الجماعية على تجربته في تقديم التدريب الزراعي:

> في بعض القرى، يتم تقييد عمل المرأة بشدة بسبب الثقافة السائدة. في إحدى المرات، تم تكليفي بتقديم تدريب لمجموعة من المزارعات في إحدى القرى. لقد فوجئت عندما وجدت أن الأقارب الذكور حضروا الجلسة بدلاً من النساء. لقد أرادوا أن يتلقوا للتدريب، على أن يقوموا بإيصاله محتوى الدورة إلى قريباتهم. وفي بعض القرى، تمنع النساء من تلقي التدريب إذا كان المدربون رجالاً[35].

تظهر استطلاعات استخدام الوقت أن المرأة الفلسطينية تقضي في المتوسط ست ساعات في اليوم في الأعمال المنزلية والرعاية الأسرية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017). بالنسبة للرجال، هذا العبء عادةً غير موجود. علاوة على ذلك، غالباً ما تُعتبر هذه الأعباء الإضافية على المرأة عملاً غير مرئي، ونادراً ما يتم أخذها في الاعتبار، وغالباً ما يتم تجاهلها. تحدثت بعض المشاركات في حلقات النقاش المركزة على مسؤولياتهن المنزلية:

> تعمل المزارعات بلا كلل داخل المنزل وخارجه. فهن يقمن بجميع الأعمال المنزلية، مثل إعداد الطعام، ورعاية الأطفال، والأعمال المدرسية للأطفال، وغيرها من الأعمال المنزلية، ومن ثم يجب عليهن العمل في المزارع. هذه الترتيبات متجذرة بعمق في ثقافتنا. يبدو من المستحيل تغييره. المرأة لا تملك الوقت للراحة[36].

> بصفتي امرأة غير متزوجة، تمنعني عائلتي من التنقل بحرية خارج المنزل. وقتي مكرس للزراعة والأعمال المنزلية. أعتقد أنه يجب أن يكون هناك توزيع أكثر إنصافاً للمسؤوليات، بما في ذلك الأعمال المنزلية[37].

أخيراً، تتأثر أدوار النوع الاجتماعي في قطاع الزيتون وزيت الزيتون بشدة بالموسمية. يمتد موسم الزيتون من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. يقوم مزارعو الزيتون بقطف ثمار الزيتون وتعبئتها في أكياس من أجل عصرها ويمتد الموسم لفترة تتراوح من 1 إلى 12 أسبوعاً تبعاً لمساحة الأراضي المزروعة. كما ذكرنا سابقاً، عادة ما يكون هذا عملاً عائلياً يتشارك فيه أفراد الأسرة الممتدة في العمل. عادة ما تكون أيام العمل طويلة، وتمتد حتى 12 ساعة يومياً. لذلك، خلال هذا الموسم، تتحمل المرأة مسؤوليات متزايدة وتحتاج إلى الجمع بين ساعات العمل الممتدة والواجبات المنزلية.

4-3-3- العمل في الصناعة

في عام 2020، كان هناك 109، 40 شخصاً يعملون في الأنشطة الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتم إنتاج قيمة مضافة إجمالية تعادل حوالي 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[38]. وقد حدث انخفاض في حصة الصناعة في إجمالي العمالة بمرور الوقت[39]، كما انخفضت نسبة النساء العاملات في الصناعة خلال العقدين الماضيين: ففي حين كانت 16,2 في المائة من النساء العاملات يعملن في الصناعة في عام 1995، انخفضت هذه الحصة إلى 11,1 في المائة في عام 2000 وإلى 6,6 في المائة في عام 2021. وتعكس هذه الاتجاهات التنازلية زيادة القيود على السلع

(34) حلقة النقاش الجماعي المركز حول زيت الزيتون، جنين، الضفة الغربية.
(35) المصدر السابق.
(36) المصدر السابق.
(37) المصدر السابق.
(38) إحصائيات الصناعة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
(39) انخفضت النسبة من 21,3 في المائة في عام 1994 إلى 14,2 في المائة في عام 2000 و13,5 في المائة في عام 2021.

الرأسمالية المستوردة والمواد الخام، وكذلك انخفاض الإيرادات الناتج عن القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق الخارجية (ILO, 2018).

وتتركز المنشآت الصناعية في المجالات التالية المرتبة تنازلياً: صناعة المنتجات المعدنية غير الفلزية والمنتجات الغذائية والأثاث والملابس الجاهزة والمنتجات المعدنية المصنعة (باستثناء الآلات والمعدات) (الجهاز المركزي للإحصاء، 2020ب). كما تتركز العمالة الصناعية في هذه القطاعات الفرعية مع وجود فروقات واضحة حسب النوع الاجتماعي (الجدول 6). تأتي صناعة الألبسة والمنتجات الغذائية في مقدمة القطاعات الصناعية التي توظف النساء. أما صناعة المنتجات المعدنية والمنتجات الغذائية الأخرى هي القطاعات الصناعية الأكثر توظيفاً للرجال.

جدول 6 حصة القطاعات الفرعية من إجمالي العمالة الصناعية حسب المنطقة والجنس، 2019 (نسبة مئوية)

	دولة فلسطين			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	المجموع	رجال	النساء	المجموع	رجال	النساء	المجموع	رجال	النساء
التعدين والمحاجر	3,3	3,7	0,2	4,1	4,7	0,2	0,1	0,1	0,0
التصنيع	91,3	90,9	95,2	92,1	91,3	97,1	88,2	89,1	66,0
المنتجات الغذائية	21,5	20,1	32,6	21,7	19,9	33,7	20,5	20,7	16,1
صناعة الألبسة	10,1	6,6	36,5	8,7	4,4	36,5	15,9	15,1	36,9
المنتجات المعدنية غير الفلزية الأخرى	19,7	22,0	2,1	19,7	22,4	2,2	19,6	20,3	1,7
المنتجات معدنية مصنعة	6,9	7,6	1,6	7,1	8,0	1,6	5,9	6,1	1,7
صناعة الأثاث	9,4	10,4	2,0	9,1	10,2	2,1	10,8	11,2	1,2
مستلزمات الكهرباء والغاز والبخار والتكييف	4,3	4,4	4,3	2,9	3,0	2,3	10,6	9,7	34,0
إمدادات المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات وأنشطة المعالجة	1,0	1,1	0,3	1,0	1,1	0,3	1,1	1,1	0,0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020ب).

لا يزال نشاط التصدير غير شائع بين المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في عام 2019، كانت الشركات التي لديها ما لا يقل عن 2 في المائة أو أكثر من إجمالي المبيعات لبقية العالم في القطاعات التالية (الجهاز المركزي للإحصاء، 2020ب): إدارة النفايات (50 في المائة)، جمع النفايات ومعالجتها (15 في المائة)، الأخشاب ومنتجات الخشب والفلين (11 في المائة)، المنتجات الصيدلانية الأساسية (8,6 في المائة)، والمواد الكيميائية (4,4 في المائة)، والجلود (4 في المائة)، والصناعات التحويلية الأخرى (2,7 في المائة)، والمشروبات (2,1 في المائة). وبالمثل، في عام 2019، كانت المؤسسات الصناعية التي تبيع الحصة الأكبر من إجمالي المبيعات لإسرائيل في تعمل في القطاعات التالية: إدارة النفايات (50 في المائة)، صناعة الألبسة (48,6 في المائة)، الجلود (38,5 في المائة)، المنسوجات (37,1 في المائة)، الأثاث (24,6 في المائة)، المعادن الأولية (23,3 في المائة)، المطاط والبلاستيك (18,8 في المائة)، التبغ (14 في المائة)، والمنتجات المعدنية المصنعة (13,1 في المائة)، والآلات والمعدات غير المصنفة (12,7 في المائة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020ب).

وذكر معظم أصحاب ومدراء المؤسسات الصناعية العقبات التالية التي تحول دون توسيع نشاطهم الإنتاجي، بترتيب تنازلي: الدخل المنخفض للفلسطينيين، الصعوبات السياسية، ارتفاع تكاليف الكهرباء والوقود، صغر

حجـم السـوق الفلسـطيني، نقـص البنيـة التحتيـة، تقييـد التجـارة الفلسـطينية مـع إسـرائيل، نقـص العمـال المهـرة، وعـدم وضـوح أنظمـة الضرائـب (الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2020ب).

4-3-3-1- قطاع المنتجات الغذائية

يستند تحليل قطاع المنتجات الغذائية في سياق الصناعة إلى البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية للأونكتاد. تشكل الشركات العاملة في قطاع المنتجات الغذائية في دولة فلسطين 19,6 في المائة من جميع المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020ب). يشمل القطاع تصنيع الأغذية وتصنيعها على جميع المستويات الصناعية.(أفاد المشاركون في الاستطلاع إلى أن وجود المرأة كمنتجة أو تاجرة في هذا القطاع يقتصر إلى حد كبير على الأعمال التجارية متناهية الصغر والصغيرة الحجم ونقاط البيع، سواء كمالكات أو عاملات. معظم الشركات الكبيرة في هذا القطاع، بما في ذلك المصانع الكبيرة ومنشآت الإنتاج، يملكها أو يديرها الرجال في الغالب. ولذلك فإن الأعمال التجارية التي تقودها النساء والتي تم عرضها في الدراسة الميدانية للأونكتاد تتركز في الأسواق المحلية كتعاونيات أو منشآت تجارية صغيرة الحجم لإنتاج الغذاء أو إعداده أو تقديمه. وبالتالي، فإن المنشآت التجارية التي تديرها النساء أو التي تشكل النساء غالبية العمالة فيها تعمل بشكل رسمي وغير رسمي. تميل منشآت الأعمال غير الرسمية التي تقودها النساء في هذا القطاع إلى أن تكون منشآت متناهية الصغر أو صغيرة في المناطق المحلية. من ناحية أخرى، تعمل التعاونيات النسائية بشكل رسمي نظراً لاتساع نطاق وصولها إلى الأسواق المحلية وكذلك إلى الأسواق الخارجية من خلال اتفاقيات تعاقدية مع شركات التسويق. تنتج هذه المنشآت أصنافاً متنوعة من الأغذية (الطعام المصنوع منزلياً بما في ذلك المربيات والملوخية والصلصات والمنتجات المخللة (بما في ذلك الزيتون) وغيرها.

مشاركة المرأة في قطاع المنتجات الغذائية

بناءً على تمت مناقشته خلال حلقات النقاش، فإن قطاع المنتجات الغذائية يعتبر خياراً مناسباً للكثير من النساء. من خلال العمل من المنزل، يمكن للمرأة أن تقود أعمالها وتضطلع أيضاً بمسؤولياتها في مجال الرعاية. وقد أشارت إحدى المشاركات إلى أنه في كثير من الأحيان لا يُسمح للنساء بمغادرة مساكنهن، وبالتالي يصبح هذا القطاع خياراً قابلاً للتطبيق، ويمكن النساء من التوفير في تكاليف مثل خدمات الرعاية النهارية للأطفال أو بعض تكاليف العمل[40].

وقد أشارت العديد من المشاركات في حلقات النقاش المركزة الخاصة بغزة والضفة الغربية إلى الميزة النسبية التي تتمتع بها النساء في قطاع المنتجات الغذائية من حيث جودة المنتج:

> النساء أفضل بكثير في إعداد الطعام نظراً لخبرتهن بسبب الأعراف الاجتماعية. غالباً ما يكون من السهل علينا أيضاً الابتكار في منتجاتنا بسبب هذه الخبرة. يجب أن يقتصر دور الرجال في هذا القطاع على المهام المادية مثل نقل المنتجات أو المدخلات، وتغيير أسطوانة غاز الطهي، وتسويق المنتجات، وما إلى ذلك[41].

على الرغم من الإنتاجية المرتفعة للمرأة وجودة منتجاتها العالية، أشارت المشاركات في الدراسة الميدانية إلى أن مشاركة المرأة في هذا القطاع لا يبدو أنها تغير الضغوط الاجتماعية السائدة على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. غالباً ما يهيمن الرجال على عملية صنع القرار في المنشآت التجارية والحياة الأسرية للمرأة.

(40) حلقات النقاش المركز في غزة والضفة الغربية.

(41) حلقة النقاش الجماعي المركز الخاصة بالمنتجات الغذائية، غزة.

التحديات الرئيسية التي تواجهها المرأة في قطاع المنتجات الغذائية

أفادت المشاركات في دراسة ميدانية للأونكتاد عن ظروف عمل قاسية للعاملات في قطاع المنتجات الغذائية، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم وجود إنفاذ كاف لقوانين العمل في القطاع الرسمي والغياب التام لأشكال الحماية في القطاع غير الرسمي. وأضافت المشاركات أن الحصول على الوظائف في هذا القطاع يخضع لجوانب تتعلق بالنوع الاجتماعي والعمر والطبقة الاجتماعية والحالة الاجتماعية والأدوار المفروضة اجتماعياً. على الرغم من الأمثلة العديدة للسيدات اللواتي يدرن أعمالاً تجارية ناجحة في هذا القطاع، لا تزال النساء يواجهن الصور النمطية للنوع الاجتماعي المتعلقة بدورهن كنساء في المنشآت الاقتصادية. حتى بعد الحصول على موافقة أقاربها من الذكور، يظل نشاط المرأة في القطاع خاضعاً لإرادة أقربائها الذكور وتغير الظروف والتوقعات الخاصة بهم. على سبيل المثال، قالت إحدى المشاركات في حلقة النقاش في رام الله:

> أجبرني أبنائي على التخلي عن كشك بيع الفلافل الذي كنت أديره. قمت بإضافة الكشك إلى مشروعي الخاص بتحضير الطعام. اعترض أبنائي على كشك الفلافل لأنه يتطلب مني تقديم الطعام للزبائن الذكور خارج منزلي. لقد اعتبروه مصدر إحراج لهم[42].

كما أكدت هالة عبد الفتاح، المديرة التنفيذية للاتحاد الفلسطيني لتسويق المنتجات التعاونية، أن سيطرة ولي الأمر الذكر على أنشطة المشاريع النسائية تمتد أيضاً إلى الوصول إلى الموارد وتطوير الأعمال. تستشهد بالحصول على القروض كأحد الأمثلة، حيث غالباً ما تكون هناك حاجة إلى ولي أمر ذكر لضمان القروض المصرفية - خاصة في البنوك الإسلامية. يمكن أيضاً تقييد ساعات عمل النساء وإجبارهن على تجنب ساعات العمل المتأخرة خلال يوم العمل. وأخيراً، أشارت إلى العبء النفسي والذهني الذي تتحمله المرأة بسبب مسؤولياتها الممتدة إلى ما وراء إدارة أعمالها التجارية، كما ذكرنا سابقاً[43].

تؤثر العلاقات والأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي بقوة على الأنشطة الاقتصادية داخل القطاع، بما في ذلك الملكية وتقسيم العمل وصنع القرار والتسويق والوصول إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، قالت أمل شحادة، مديرة وحدة إدماج النوع الاجتماعي في الاقتصاد في وزارة الاقتصاد الوطني، أن:

> غالباً ما يتم استبعاد النساء من عمليات صنع القرار في مشاريعهن، حتى لو كن صاحبات أعمال. من الممكن أن تُسجل المرأة كصاحبة عمل وأن تقوم بأنشطة تجارية مختلفة، ولكن يمكن لقريب من الذكور أو زوج التحكم في صنع القرار المتعلق بتطوير الأعمال التجارية وتسويق منتجاتها[44].

ووصفت مشاركة أخرى بيئة الأعمال للمرأة في هذا القطاع على النحو التالي:

> غالباً ما تواجه النساء ظروف عمل قاسية وإمكانية وصول محدودة إلى الموارد المالية وغيرها. في رأيي، هذا يرجع إلى عدم وجود بدائل للنساء. غالباً ما يكون عمل المرأة في المنتجات الغذائية، سواء كانت عاملة أو مالكة لمشروع صغير، هو النشاط الوحيد المدر للدخل القابل للتطبيق، ولهذا السبب تُجبر النساء على قبول ظروف العمل القاسية أو هوامش الربح الضئيلة. علاوة على ذلك، وبسبب عدم وجود الخيارات، تجد النساء صعوبة بالغة في الحصول على تمويل ائتماني لأنهن لا يمكنهن اللجوء إلى أنشطة أخرى إذا كان الدخل لا يغطي التزاماتهن. في المقابل، يتمتع الرجال بإمكانية الوصول إلى خيارات أوسع للوفاء بالتزاماتهم أو إيجاد ظروف عمل أكثر ملاءمة[45].

ويمكن للرجال التحول إلى وظائف في قطاعات أخرى بسهولة أكبر بكثير من النساء. علاوة على ذلك، يستطيع الرجال الوصول إلى مصادر مالية أخرى مثل خدمات الإقراض بسهولة أكبر، ولهم القدرة على الوصول دون عوائق إلى الأسواق والمصدرين، كما أشارت إحدى المشاركات:

(42) حلقة النقاش الجماعي المركز الخاصة بالمنتجات الغذائية، رام الله، الضفة الغربية.

(43) مقابلة مع هالة عبد الفتاح، المديرة التنفيذية للاتحاد الفلسطيني لتسويق المنتجات التعاونية، في 19 نيسان/أبريل 2022.

(44) مقابلة مع أمل شحادة، مديرة الإدماج الاجتماعي في وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الاقتصاد الوطني، في 25 نيسان/أبريل 2022.

(45) حلقة النقاش الجماعي المركز الخاصة بالمنتجات الغذائية، رام الله، الضفة الغربية.

كثيراً ما تضطر النساء إلى اللجوء إلى مثل هذه المشاريع المدرة للدخل بدافع الضرورة. تشمل بعض الأمثلة الأرامل أو المطلقات اللواتي لا يستطعن الاعتماد على أقربائهن الذكور لتحمل هذه المسؤوليات[46].

في الواقع، ذكرت معظم المشاركات في كل من غزة والضفة الغربية أن الضرورة هي السبب الرئيسي الذي يدفع النساء إلى الدخول في مجال انتاج المنتجات الغذائية. يعد العمل في قطاع المنتجات الغذائية أحد أكثر الخيارات التقليدية قابلية للتطبيق بالنسبة للمرأة، لا سيما في حال عدم وجود معيل من الذكور أو إذا كانت المرأة تعيش في فقر. في هذا الصدد، فإن معدل تحول النساء إلى قطاع المنتجات الغذائية هو مؤشر عام عن حالة الاقتصاد الأوسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من ناحية أخرى، سلط مشاركون آخرون الضوء على أن النساء يباشرن أيضاً مشاريعهن المستقلة في هذا القطاع كوسيلة للتمكين من خلال تأمين الموارد اللازمة للاستقلال في صنع القرار، سواء على الصعيد الاجتماعي أو في مشاريعهن:

أشعر بالرضا من قيادة المشروع الخاص بي. يمكن أن يؤدي تحقيق الدخل إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة تدريجياً حتى لو كان يكفي بشكل جزئي[47].

وقد كان هناك إجماع بين المشاركين على أن تسويق المنتجات الغذائية هو التحدي الأكبر الذي يواجه المشاريع التي تقودها النساء في هذا القطاع. يتعلق هذا الجانب بالترويج للمنتجات بين مستخدمين النهائيين أو البائعين، ولكن أيضاً يتعلق باستيفاء معايير المنتج في الأسواق المحلية أو الخارجية. وتزداد هذه المشكلة تعقيداً بسبب الصعوبات في الوصول إلى الموارد المالية اللازمة لتطوير المنتجات وتسويقها، فضلاً عن الضغوط الاجتماعية وأوجه عدم المساواة التي تواجهها المرأة في إدارة الأعمال التجارية وغيرها من المجالات. وفي هذا الصدد، أشار أيمن الميمي، رئيس دائرة القيادة في غرفة تجارة وصناعة رام الله:

هناك نقص خطير في مهارات التسويق والسبل المتاحة لصاحبات الأعمال في هذا القطاع. تعتمد معظم المالكات على المعارض التجارية والإعلان عبر الإنترنت (بشكل رئيسي من خلال Facebook لتسويق منتجاتهن[48].

وقد شرحت إحدى صاحبات المشاريع في غزة بعض المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة في هذا القطاع على النحو التالي:

إن كون هذه المشاريع النسائية غير مسجلة بصورة رسمية يسبب أيضاً بعض التحديات. على سبيل المثال، ومن واقع خبرتي، لا يمكنني غالباً إصدار الفواتير التي يطلبها بعض الزبائن الكبار للحصول على خدماتي[49].

كما وصفت هالة عبد الفتاح الثغرات التي تمنع عادة الشركات التي تقودها النساء من تأسيس موطئ قدم في أسواق التصدير أو الأسواق الكبيرة:

تفتقر هذه الشركات إلى الجوانب التسويقية الاحترافية لمنتجاتها مثل العلامات التجارية ومعايير التعبئة والتغليف والباركود والأرقام التسلسلية. الأمر الأكثر صعوبة هو أن معظم هذه الشركات تفتقر إلى التدفق النقدي اللازم للتصدير، الذي يتطلب المرونة في التعامل بالدفع الآجل (حتى 6 أشهر أو أكثر) والتكاليف التي يتم تحملها بشكل مسبق[50].

لقد قدمت وزارة الاقتصاد الوطني (MoNE) تحليلاً مشابهاً لأوجه القصور التي تعاني منها منشآت الأعمال التي تقودها النساء. في مقابلة تم إجراؤها معهن، تحدثت أمل شحادة وسيرين الشنطي من وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الاقتصاد الوطني في تقييم الفجوة الذي أجرته الوزارة مؤخراً لتحديد نقاط الضعف التي تواجه الشركات الفلسطينية فيما يتعلق بمجموعة واسعة من المنتجات اليدوية الصغيرة، بما في ذلك المنتجات الغذائية:

(46) المصدر السابق.

(47) المصدر السابق.

(48) مقابلة مع أيمن الميمي، رئيس دائرة القيادة، غرفة تجارة وصناعة رام الله، بتاريخ 25 نيسان/أبريل 2022.

(49) حلقة النقاش الجماعي المركز حول المنتجات الغذائية، غزة.

(50) مقابلة مع هالة عبد الفتاح في 19 نيسان/أبريل 2022.

أكد التقييم النقص في القدرات التسويقية للشركات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، سلطت الدراسة الضوء على صعوبة المنافسة مع السلع المستوردة الأرخص ثمناً، فضلاً عن التعقيدات التي تعيق امتلاك بنية تحتية تكنولوجية مطورة لهذه المشاريع والشركات. أخيراً، يسلط التقييم الضوء على عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية وعدم القدرة على تحمل تكاليفها بالنسبة لصاحبات المشاريع[51].

كما أكدت المشاركات في حلقة النقاش المركزة أن نظرائهن من الرجال لديهم المزيد من الفرص المباشرة لتسويق منتجاتهم والوصول إلى الأسـواق. حددت المشاركات سببين رئيسيين وراء هذا التباين: أولاً، يتمتع الرجال عموماً بحرية تنقل أكبر من النساء للوصول إلى الأسـواق والبائعين والمصدرين وغيرها من القنوات والسبل، هذا يوفر للرجال فرصاً أكبر لاكتساب الخبرة في مجال التسويق والتعامل التجاري. ثانياً، يهيمن الذكور على معظم المؤسسات من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ولذلك فإن النساء يواجهن تحيزاً ثقافياً معيقاً في إدارة مشاريعهن وفي حياتهن الاجتماعية أيضاً.

ولقد بينت إحدى صاحبات المشاريع في مجموعة نقاش غزة أن القيود المفروضة على حركة المرأة هي العائق الرئيسي لتسويق منتجاتها وتطويرها، مشيرة إلى أنها ستستفيد إذا تمكنت من التعامل مع البائعين بشكل مباشر. ومع ذلك، أشارت بعض صاحبات المشاريع عن تفضيلهن ترك بعض هذه المهام لنظرائهن من الرجال أو شركائهن. كما ذكرت إحدى المشاركات:

> أفضل ترك مهام التسويق للأقارب الذكور على وجه التحديد بسبب خبرتهم في هذه المهام، وحريتهم في التعامل مع العملاء والبائعين من الذكور والإناث[52].

وقد أعربت مشاركة أخرى في نفس المجموعة عن أسفها لغياب خدمات الدعم لتسويق المشاريع التي تقودها النساء في هذا القطاع، والتي تناسب حجم هذه المشاريع:

> لا تمتلك صاحبات المشاريع مثلي المهارات الـلازمـة لاستخدام أدوات التسويق التي تقوم على التكنولوجيا (عبر الإنترنت)[53].

كما أكدت إحدى سيدات الأعمال أن هناك فرصاً غير محققة في تعزيز وصول المرأة الفعلي إلى الأسواق:

> يمكن للمرأة الاستفادة من المهارات في مجال المنتجات الغذائية لتسويق منتجاتها. على سبيل المثال، يعد تسويق المنتجات على أسـاس جـودة المكونات والخصائص الغذائية مثل استخدام بدائل قليلة الدسم وما شابه ذلك نقاط بيع جيدة، خاصة في السوق اليوم[54].

كما أن النساء الناشطات في قطاع المنتجات الغذائية يفتقرن إلى الخبرة في مهارات الأعمال الهامة الأخرى أيضاً. على سبيل المثال، تواجه النساء صعوبات في تحليل الجدوى والإدارة المالية وتسويق منتجاتهن. هذه المهارات وغيرها ضرورية لنجاح أعمالهن محلياً، ولكنها تكتسب أهمية مضاعفة إذا كانت النساء تنوي التعامل مع المصدرين والأسواق الخارجية. بالنسبة للأسباب الكامنة وراء الصعوبات التي تواجه النساء في اكتساب مثل هذه المهارات، أشارت المشاركات إلى قلة خبرتهن في مهارات العمل هذه نظراً لأن الرجال غالباً ما يؤدونها.

وأفـادت المشاركات أيضاً أن برامج تنمية المهارات المتاحة تميل إلى أن تكون غير فعالة، وأن النساء يواجهن العديد من الحواجز التي تمنعهن من الاستفادة من هذه البرامج، بما في ذلك عدم توفر الوقت بسبب المسؤوليات المنزلية وكذلك الضغوط الاجتماعية أو عدم موافقة أولياء الأمور الذكور على حضورهن مثل هذه البرامج. حتى أن إحدى المشاركات أشارت إلى أن هذه البرامج تتعرض للانتقاد أحياناً في الخطب الدينية في المساجد المحلية بزعم أنها تحرض على الرجال[55].

اتفقت السيدات اللواتي تمت مقابلتهن في وحدة النوع الاجتماعي بوزارة الاقتصاد الوطني على أن النساء يعانين

(51) مقابلة مع أمل شحادة وسيرين الشنطي، وحدة النوع الاجتماعي بوزارة الاقتصاد الوطني، في 25 نيسان/أبريل 2022.

(52) حلقة النقاش الجماعي المركز حول المنتجات الغذائية، غزة.

(53) المصدر السابق.

(54) المصدر السابق.

(55) حلقة النقاش الجماعي المركز على المنتجات الغذائية، رام الله، الضفة الغربية.

من أوجه قصور في إدارة الأعمال في قطاع المنتجات الغذائية، بما في ذلك الإدارة الفنية والمالية والعامة لأعمالهن[56]:

تنعكس أوجه القصور هذه في عدم قدرة المرأة على تلبية متطلبات دخول السوق - مثل الفحوصات المخبرية والتصنيفات المختلفة والتراخيص وما إلى ذلك - سواء للأسواق المحلية أو الخارجية. وبنفس القدر من الأهمية، فإن قلة الخبرة في هذه الجوانب تؤدي أيضاً إلى اعتماد طرق تحضير الطعام التقليدية أو البدائية. يتطلب المشاريع والأعمال التجارية النسائية في هذا القطاع اعتماد أساليب إنتاج ذات تقنية أعلى ومنهجية تلبي أيضاً معايير معينة للجودة والسلامة[57].

وفي هذا الصدد، على الرغم من التركيز المستمر في الاستراتيجيات الحكومية على تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمكينها، لا يبدو أن هناك أي تأثير يمكن قياسه في هذا المجال في قطاع المنتجات الغذائية. كما ذكرنا سابقاً، نظراً لحجم الاقتصاد غير الرسمي الكبير في هذا القطاع، لا سيما عندما يتعلق الأمر بسيدات الأعمال وصاحبات المشاريع التجارية، فإن العديد من هذه المشاريع تعجز عن الوصول إلى الموارد والتدخلات المتاحة. وتعليقاً على ذلك، صرح سامي سحويل، مدير إدارة السياسات والتخطيط في وزارة شؤون المرأة (MoWA)، بأن السياسات التي تم اعتمادها لتعزيز الأعمال التجارية النسائية لا تزال غير فعالة.

ولقد أكد معظم المشاركين في الدراسة على اعتقادهم بضرورة استمرار المرأة في تحمل جميع أعباء المنزل ورعاية الأطفال، وأن عملهن في هذا القطاع يجب أن يلتزم بالتوقعات المجتمعية، وأهمها القيود المفروضة على حرية التنقل وضبط الوقت والرعاية المنزلية والأسرية. من ناحية أخرى، أشارت مشاركات أخريات، مثل مشاركة في حلقة النقاش المركزة الخاصة بغزة، إلى بعض الاتجاهات المتغيرة في هذا الصدد:

تتغير أدوار النساء بشكل طفيف بمرور الوقت. في العائلات الحديثة، بدأ الرجال في المساهمة بشكل أكبر في المسؤوليات المنزلية ورعاية الأسرة. في رأيي، هذا يرجع إلى المسؤوليات المتزايدة في العمل والحياة الاجتماعية للأسرة الحديثة[58].

إن التقسيم غير المتكافئ للأعمال المنزلية بين الرجل والمرأة يعيق فرص المرأة في المساهمة في صنع القرار المتعلق بالأسرة أو المنشأة الاقتصادية. أفادت بعض المشاركات أن النساء يلجأن إلى التحايل على هذه الصعوبات من خلال المشاركة في التعاونيات والجمعيات النسائية ذات الصلة بصناعة الأغذية. تعمل النساء ضمن هذه المنظمات بشكل جماعي للتغلب على الصعوبات والتحديات الاجتماعية، ويمتد هذا أيضاً إلى التحديات الاقتصادية - أي أن التعاونيات والهيئات المحلية تمكن المرأة من التغلب على تحديات وقيود الوصول إلى السوق، وقد تساعد النساء في التغلب على العقبات المتعلقة بالنقل والتخزين واللوجستيات المالية الأخرى. كما أوضحت إحدى المشاركات:

تساعد التعاونيات على تمكين المرأة من العمل على نطاق أوسع من خلال مع المؤسسات وبيعها المنتجات على سبيل المثال. نظراً لأن التعاونيات كيانات مسجلة قانوناً، يمكن للأعضاء إصدار المستندات المطلوبة مثل الفواتير التي تشترط بعض المؤسسات الحصول عليها من أجل شراء المنتجات. علاوة على ذلك، لا تفرض التعاونيات عادة رسوماً أو عضوية على أعضائها. لكل هذه الأسباب، قمت بتأسيس جمعية تعاونية جديدة في قرية عابود مع نساء عاملات أخريات[59].

وأضافت مشاركة أخرى:

جمعيتنا التعاونية هي عضو في اتحاد تسويق منتجات التعاونيات في فلسطين. يساعد الاتحاد التعاونيات في تسويق منتجاتها وتعقد التعاونيات الأعضاء اجتماعات منتظمة حول التنظيم الداخلي للاتحاد، دون فرض أي سياسات على أعضائها[60].

(56) مقابلة مع أمل شحادة وسيرين الشنطي بتاريخ 25 نيسان/أبريل 2022.
(57) المصدر السابق.
(58) حلقة النقاش الجماعي المركز حول المنتجات الغذائية، غزة.
(59) حلقة النقاش الجماعي المركز حول المنتجات الغذائية، رام الله، الضفة الغربية.
(60) المصدر السابق.

ومع ذلك، فإن بعض النساء في قطاع المنتجات الغذائية لا تتاح لهن الفرصة أو القدرة على أن يصبحن مشاركات في التعاونيات والهيئات المحلية المتخصصة في تصنيع وتسويق المنتجات الغذائية. أفادت بعض المشاركات في حلقات النقاش المركزة أنهن لا ينتمين إلى أي من هذه الهيئات، إما أنهن لم تتح لهن الفرصة (لم تتم دعوتهن للانضمام إلى تعاونية)، أو ليس لديهن القدرة (أي لا يمكنهن الالتزام ببرامج أو كميات إنتاج معينة). لذلك تستمر هؤلاء النساء في تحمل عبء عملهن ويبقين خاضعات لتقلبات السوق ويواجهن قيوداً عائلية واجتماعية.

4-3-4- العمل في الخدمات

كما هو متوقع، كانت قطاعات السلع غير القابلة للتداول عبر الحدود والبناء والخدمات هي القطاعات الأقل عرضة للمحددات والقيود المادية وقيود الحركة الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي (ILO, 2018). نتيجة لذلك، إلى جانب انخفاض حصص الزراعة والصناعة، زادت حصة الخدمات والبناء من إجمالي العمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كان هناك 580 153 شخصاً يعملون في أنشطة الخدمات في عام 2020[61]. وبمرور الوقت، زادت العمالة في الخدمات بشكل أكثر حدة بالنسبة للنساء (من 53,9 في المائة في عـام 2000 إلى 85,4 في المائة في عام 2021) مقارنة بالرجال (من 52 في المائة في عام 2000 إلى 58 في المائة في عام 2021).

4-3-4-1- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يستند تحليل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الخدمات إلى البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية للأونكتاد. من بين الخدمات المختلفة، يبرز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كإحدى ركائز الاقتصاد الفلسطيني بسبب آفاق نموه وإمكاناته العالية لخلق فرص العمل (خاصة للنساء والشباب)، وساعات العمل وأيام العمل المرنة، والوظائف الثانوية التي يوفرها[62]. بالمعنى الأوسع، تتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعمال المعالجة الرقمية والاتصالات السلكية واللاسلكية في جمع المعلومات وإنشاءها وتحليلها وتخزينها ومعالجتها ونقلها. احتلت دولة فلسطين المرتبة 123 من بين 174 دولة على مستوى العالم والمرتبة 14 من أصل 19 دولة إقليمياً على مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2017، متخلفة كثيراً عن لبنان (المرتبة 64) والأردن (المرتبة 70). وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في عـام 2021، سجل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني 677 شركة (هناك زيادة كبيرة مقارنة بحوالي 446 شركة في عام 2010) بعدد 800 12 موظف (18 في المائة إناث مقابل 82 في المائة ذكور)، يمثلون حوالي 1,2 في المائة من القوى العاملة و4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد كانت معظم هذه الشركات تعمل في مجال الاتصالات (320 من 677) وبرمجة الكمبيوتر، وفي الاستشارات والأنشطة ذات الصلة (144). وفيما يتعلق بخلق فرص العمل، كان 55 في المائة من مجموع العاملين يعملون في الاتصالات السلكية واللاسلكية، تليها برمجة الكمبيوتر والاستشارات والأنشطة ذات الصلة (19 في المائة) وأنشطة البرمجة والبث (12 في المائة). الاتصالات هي أيضاً القطاع الذي يقدم أعلى الأجور بين مختلف أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[63].

كما قدم جورج يروسيس، الخبير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني ومدير وحدة الابتكار وريادة الأعمال في جامعة بيرزيت، لمحة تحليلية عن هذا القطاع. وبحسب يروسيس، بالنظر إلى المشهد العام لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما هو موضح أعلاه، تضطر الشركات الفلسطينية إلى تبني نماذج الأعمال الخاصة بنظيراتها في الدول الأجنبية وتكييفها مع السياقات الإقليمية والمحلية للشرق الأوسـط. في الواقع، تدخل الشركات الفلسطينية عـادةً في علاقات عمل مع شركات إقليمية أو دولية لتسهيل إدارة أعمالها

(61) انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الأنشطة الاقتصادية الرئيسية لمنشآت الخدمات في فلسطين"، متاح على https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=1056 (تم الدخول إلى الموقع في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

(62) كل وظيفة جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تخلق ثلاث وظائف أخرى في قطاعات أخرى (الجهاز المركزي للإحصاء، 2021د)

(63) بناء على إحصاءات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

في مواجهة القيود الإسرائيلية على التنقل والصادرات والواردات والبنية التحتية التكنولوجية[64].

وقد أشار يروسيس إلى القيود التي تواجهها الشركات الفلسطينية في استيراد وتصدير السلع والخدمات. وضرب مثالاً شركات الأجهزة التي غالباً ما تتخلى عن خيار التعامل مع مزودين أجانب للالتفاف على التأخيرات الممتدة والتكاليف المرتبطة بالواردات الفلسطينية التي تأتي عبر الموانئ التي تسيطر عليها إسرائيل. بدلاً من ذلك، تلجأ العديد من هذه الشركات إلى التعامل مع مزودين إسرائيليين. تتطلب هذه التعاملات اتصالاً مستمراً بين الطرفين، وغالباً ما تكون هناك زيارات للمواقع واجتماعات فعلية. إلى جانب عدم اليقين بشأن منح تصاريح الدخول للوصول إلى الأسواق الإسرائيلية، فإن احتمالية السفر إلى مواقع الشركات الإسرائيلية أكثر صعوبة نسبياً بالنسبة لصاحبات الأعمال والعاملات مقارنة بنظرائهن من الرجال[65].

مشاركة المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتمتع الرجال بإمكانية وصول أكبر من النساء إلى الأدوات التكنولوجية الحديثة (مثل الخطوط الخلوية وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الكمبيوتر اللوحية وشاشات التلفزيون الأكثر تقدماً) وإمكانية وصول أفضل إلى الإنترنت. وبالمثل، فإن نسبة الرجال الذين يستخدمون الرسائل النصية، والبريد الإلكتروني، Twitter، Facebook، WhatsApp، وما إلى ذلك تفوق نسبة النساء. وعلى الجانب الإيجابي، كانت هناك زيادة نسبية في نسبة الطالبات المتخصصات في المجالات التي كانت تعتبر سابقاً مجالات يهيمن عليها الرجال، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021د).

لقد اتفق المشاركون في حلقات النقاش المركزة على أنه على الرغم من مشاركة المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن أدوارها تظل مركزة على الدعم الإداري (بدرجة محدودة على الدعم الفني. يمكن اعتبار وجود هذه الفجوة "الرقمية" بين الرجل والمرأة جزئياً نتيجة وسبباً أيضاً في التحيزات المجتمعية المتعلقة بأدوار النوع الاجتماعي والقوالب النمطية. أشارت إحدى المشاركات في حلقة النقاش المركزة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غزة إلى تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

> النساء أكثر ملاءمة للمهام التي تنطوي على تصميمات ووسائل مرئية، إضافة إلى التواصل مع الشركات المحلية والدولية من خلال المنصات الإلكترونية وعبر الإنترنت. من ناحية أخرى، الرجال أكثر ملاءمة للقيام بمهام فنية أو عملية مثل تطوير البرامج وكتابة المحتوى والتواصل بسبب حركة الرجال غير المقيدة خارج المنزل[66].

ويتجلى ذلك بشكل أكبر في غياب النساء في المناصب القيادية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني. وفقاً لاتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية (PITA) - الذي يضم أكبر شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة فلسطين - فإن شركتين فقط من بين 190 شركة عضو في الاتحاد تترأسها سيدات. علاوة على ذلك، ليس هناك أي شركة تملكها النساء، بل إنه لا يوجد أي امرأة ضمن أعضاء مجلس الإدارة في PITA[67]. هذا التمييز القائم على النوع الاجتماعي في التوظيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمنع النساء من اكتساب الخبرة اللازمة والفاعلية المالية التي من شأنها أن تشكل محفزات لإدماج النساء بشكل تدريجي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأشارت إحدى المشاركات إلى أن العائق الحقيقي أمام مشاركة المرأة في هذا القطاع هو استبعاد المرأة من مناصب صنع القرار في الشركات أو الجمعيات والمنظمات في القطاع، على الرغم من وجود تمثيل متساوٍ بين النساء والرجال كموظفين[68]. وأشارت مشاركة أخرى إلى أنه بينما تمثل النساء

(64) مقابلة مع جورج يروسيس، مدير وحدة الابتكار وريادة الأعمال في جامعة بيرزيت.

(65) المصدر السابق.

(66) حلقة النقاش الجماعي المركز حول تكنولوجيا المعلومات، غزة.

(67) مقابلة مع ميغان طنوس، مديرة البرامج، اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية PITA، بتاريخ 16 أيار/مايو 2022.

(68) حلقة النقاش الجماعي المركز حول تكنولوجيا المعلومات، رام الله، الضفة الغربية.

معظم الموظفين في شركات البرمجيات، وكذلك في شركات الاتصالات في المناصب الإدارية والمبيعات والدعم، فإن شركات الأجهزة توظف الرجال بشكل أساسي[69].

وتتفاقم هذه الظاهرة بسبب القيود الاجتماعية على تنقل المرأة وضعف مشاركتها في مناصب صنع القرار، وانخفاض مستوى انضمام النساء للجمعيات والمنظمات التجارية والمتخصصة وغياب السياسات الداعمة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت إحدى المشاركات في رام الله إلى أن أحد الاعتبارات الرئيسية التي تدفع أرباب العمل في هذا القطاع للابتعاد عن توظيف النساء هو كثرة الإجازات والعطل التي تحتاجها النساء مثل إجازة الأمومة والأوقات المخصصة لرعاية الأسرة وما إلى ذلك. وأضافت أن العمل عبر الإنترنت يمكن أن يحد من تأثير هذا بالنظر إلى أن المرأة يمكن أن تفي بمسؤولياتها من المنزل[70].

في المقابل، بينت المشاركات في حلقة النقاش المركزة في غزة أن النساء يتمتعن بميزة نسبية على الرجال كموظفات لأن النساء يظهرن التزاماً وموثوقية أعلى في الالتزام بالمواعيد النهائية. تواجه النساء أيضاً مقداراً أقل نسبياً من قيود السفر التي يفرضها الاحتلال مقارنة بالرجال، وبالتالي فإنهن أكثر قدرة على ممارسة الأعمال التجارية بمستوى أقل من الانقطاعات وحالات عدم اليقين.

هناك أيضاً اختلافات بين المناطق الحضرية والريفية. تواجه النساء في المناطق الريفية عموماً ضغوطاً اجتماعية أكبر في حالة العمل بوظائف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتعرضن للكثير من الاستفسار والتدقيق المستمر حول هذه الوظائف من قبل أسرهن أو أولياء أمورهن الذكور، وذلك لأن النساء من المناطق الريفية يجب عليهن التنقل للوصول إلى أماكن عملهم، حيث إن معظم شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موجودة في المدن، وخيار انتقال النساء للسكن في المدينة من أجل العمل سيكون غير مقبول تماماً لأسر النساء أو أولياء الأمور الذكور إلا في حالات قليلة. في حين أن العمل عن بعد لا يزال خياراً قابلاً للتطبيق، وكان بالفعل في ازدياد في السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يحل تماماً محل العمل داخل المكاتب. وقد قال أحد أصحاب الشركات في رام الله أنهم حاولوا في أكثر من مرة توظيف العديد من الخريجات الموهوبات، لكن عائلاتهن حرمتهن من الانتقال إلى مدينة رام الله والعمل فيها[71].

التحديات الرئيسية التي تواجهها المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كما هو الحال في القطاعات الأخرى، تسبب الضغوط الاجتماعية وسلطة الأسـرة تأثيراً كبيراً على مشاركة المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كموظفات، ولكن بشكل خاص كسيدات أعمال يشاركن في التجارة والتبادل التجاري. إن العملية الطويلة لإدخال المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتجاهل الخبرة المتراكمة التي يمكن أن تنشط مشاركة المرأة في هذا القطاع. وهذا يعني أن الإدماج المتتالي في هذا القطاع يمكن أن يتبع مساراً تدريجياً، بناءً على عدد متزايد من قصص النجاح والتجارب المتراكمة للمرأة.

أعربت إحدى المشاركات في مجموعة رام الله المركزة عن أسفها حيال الضغوط العائلية التي تعرضت لها في مسيرتها لمتابعة العمل على مشروعها الخاص:

> تواجه النساء العاملات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضغوطاً عائلية لعدم ترك وظائف ثابتة. بسبب راتبي الجيد الحالي البالغ 000 2 دولار أمريكي إلى 000 3 دولار أمريكي شهرياً، تمنعني أسرتي من تأسيس مشاريع محفوفة بالمخاطر[72].

وقد كشفت حالة أخرى ذات مدلولات كبيرة عن مواقف أكثر إيجابية تجاه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمسار وظيفي للمرأة. حيث قالت إحدى المشاركات في مجموعة غزة:

> تلقيت دعماً قوياً من عائلتي وزوجي في بناء مسيرة مهنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حتى أنني شعرت بتحسن ملحوظ في النظرة الاجتماعية

(69) المصدر السابق.
(70) المصدر السابق.
(71) المصدر السابق.
(72) المصدر السابق.

لعملي خلال مسيرتي، ومع ذلك مـا زال الدعم الذي أتلقاه من المنظمات الناشطة في تعزيز هذا القطاع للمرأة متواضعاً[73].

كما تحدثت إحدى مالكات المشاريع في حلقة النقاش المركزة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتفصيل عن تجربتها كصاحبة عمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. توفر شركتها حالياً تدريباً عبر الإنترنت على المهارات التقنية والشخصية للطلاب والخريجين الشباب. تهدف الشركة إلى توفير المهارات اللازمة للخريجين الشباب لبدء حياتهم المهنية أو مشاريعهم الخاصة. إلى جانب هذا المجال، تقدم الشركة أيضاً خدمات التسويق عبر الإنترنت. وقالت عن نجاحها في تأسيس موطئ قدم لها في هذا السوق:

لقد كان تصميمي الشديد في المراحل الأولية من المشروع سبباً رئيسياً لنجاحي الذي حققته لاحقاً. بعد محاولة تقديم خدمات متنوعة، أعتقد أنني وجدت حاجة غير ملباة ذات إمكانات حقيقية في مجال الخدمات التي توفرها شركتي حالياً[74].

لقد أظهرت النقاشات أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديه إمكانات هائلة لتحقيق مشاركة أوسع للمرأة بالنظر إلى إمكانية عملهن من المنزل، على الرغم من أنه لا يمكن النظر إلى هذه الإمكانات إلا جنباً إلى جنب مع الأعباء الإضافية على النساء في هذا السياق، حيث تتحمل النساء عادة مسؤوليات الرعاية المنزلية والأسرية. قد يؤدي العمل عبر الإنترنت أيضاً إلى زيادة وصول المرأة إلى برامج ووسائل تطوير المهارات. هناك العديد من الحالات التي تقدم فيها نساء خدمات عبر الإنترنت تتراوح من التجارة الإلكترونية إلى التسويق الإلكتروني، وقد أصبح هذا التوجه أكثر وضوحاً خلال فترات الإغلاق المتعلقة بوباء COVID-19.

وهناك تباين بين فرص تنمية المهارات المتاحة للنساء والرجال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يتفق المشاركون على أن فرص تنمية المهارات المتاحة للرجال تركز على تطوير البرمجيات والمسارات الأكثر تقنية وفنية، بينما تركز الفرص المتاحة للنساء على تخصصات التسويق الإلكتروني والتصميم المرئي. وعزا المشاركون هذا الانقسام إلى الأدوار المتصورة اجتماعياً للنساء والرجال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يفرضها أرباب العمل والأسر. قدمت مجد خليفة، المديرة التنفيذية لمؤسسة Flow Accelerator، إحدى الحالات ذات الدلالات الهامة وقالت أنها غالباً ما تصادف حالات من الطالبات أو الخريجات الشابات اللواتي يوقفن مسيرتهن المهنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

مـن المعتـاد أن تشـارك هـؤلاء الطالبـات فـي برامـج تدريبيـة كأنشـطة لامنهجيـة دون الحصـول علـى وظائـف فـي مجال تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات. في إحـدى الحـالات، قدمـت الطالبة برفقة شـقيقها إلى ورشـة العمـل، ولم يسـمح لهـا بالسـفر بمفردها. تظهـر مثل هذه الحـالات القيـود التـي تواجههـا المـرأة فـي متابعـة مسـيرة مهنيـة فـي مجـال تطويـر البرمجيـات. علـى الرغـم مـن الاهتمـام بتوفيـر بيئـة آمنـة ومشـجعة للمتدربـات لطمأنـة أسـرهن، لا تـزال المتدربـات يواجهـن تمحيصـاً شـديداً من قبـل أفـراد العائلـة[75].

وفيما يتعلق بالمبادرات المؤسسية لمعالجة هذا التفاوت في برامج تنمية المهارات، أكد المشاركون أن السياسات الحالية لا تـزال قليلة وغير فعالة. وفي هذا الصدد، أوضح سامي سحويل، مدير إدارة السياسات والتخطيط بوزارة شؤون المرأة، أن الوزارة تعمل حالياً على تجميع قاعدة بيانات لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقدمها الشركات التي تقودها سيدات، وستقوم بتنفيذ أنشطة تسويق إلكتروني للترويج لهذه المنتجات[76].

هناك تحدٍ آخر أشارت إليه صاحبات الشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو المنافسة الشديدة التي يواجهونها محلياً وإقليمياً ودولياً، والحاجة إلى التكيف باستمرار

(73) حلقة النقاش الجماعي المركز حول تكنولوجيا المعلومات، غزة.

(74) حلقة النقاش الجماعي المركز حول تكنولوجيا المعلومات، رام الله، الضفة الغربية.

(75) مقابلة مع مجد خليفة، الرئيس التنفيذي لمؤسسة Flow Accelerator، حلقة النقاش الجماعي المركز حول تكنولوجيا المعلومات، رام الله، في 10 نيسان/أبريل 2022.

(76) مقابلة مع سامي سحويل بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2022.

مع السوق المتغيرة والاستجابة لهذه المنافسة الشديدة. شاركت إحدى سيدات الأعمال في غزة تجربتها في هذا الصدد:

> أواجه في شركتي منافسة شديدة في التعامل مع عدد محدود من الموردين والعلامات التجارية. مثل العديد من الشركات الفلسطينية الأخرى، غالباً ما أفتقر إلى الموظفين ذوي الخبرة، على عكس المنافسين الأجانب[77].

كما تناول المشاركون مجموعة التحديات التي يواجهها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غزة على وجه التحديد من حيث القيود الشديدة على السفر والحصار المشدد على الواردات والصادرات بسبب الاحتلال، فقد مضى على هذا الوضع أكثر من 15 عاماً، مما أدى إلى تفاقم المشكلات بمرور الوقت. أشار المشاركون إلى تضرر البنية التحتية من جراء الصراع المتكرر كواحدة من أكثر المشاكل التي يواجهونها تأثيراً. لا يزال سكان قطاع غزة يواجهون تقنيناً في إمدادات الكهرباء وبالتالي فإن الاتصال بالإنترنت غير منتظم ومحدود أيضاً من حيث سرعات الاتصال المتوفرة.

إن عدم وجود بيئة أعمال مواتية من حيث الخطوات والإجراءات المتعلقة بالتسجيل وممارسة الأعمال يمثل تحدياً آخر لصاحبات المشاريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني. أعربت معظم المشاركات عن عدم رضاهن عن عمليات التسجيل المطولة والمعقدة المطلوبة لبدء الأعمال التجارية. علاوة على ذلك، قالت صاحبات الشركات النسائية إن عليهن أيضاً التعامل مع بيروقراطية بطيئة عندما يتعلق الأمر بأنشطتهن التسويقية. ولمعالجة هذه القضايا، دعت المشاركات إلى إيجاد عمليات مبسطة وواضحة لتسجيل الشركات والعلامات التجارية الجديدة. حتى أن إحدى صاحبات الشركات ذكرت أن هذه الإجراءات تتطلب أحياناً توقيع ولي الأمر الذكر[78]. أشارت صاحبة شركة أخرى إلى إجراءات التسجيل المطولة والمعقدة التي واجهتها في عملها:

> لقد وصل بي الأمر إلى أنني اضطررت للحصول على تمثيل قانوني لإجراء عملية التسجيل، على الرغم من أن هذا ليس هو الوضع الطبيعي. لا يواجه نظرائي من الرجال نفس أوجه القصور التي أواجهها، ولا يحتاج الرجال إلى تمثيل قانوني[79].

كما ذكرنا سابقاً، فإن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتـصـالات متطلب بشكل خـاص نظراً لوتيرته السريعة والابتكارات الكثيرة فيه. وأشارت بعض المشاركات إلى أن العديد من سيدات الأعمال يضطررن إلى إيقاف المشاريع الخاصة بهن لأنهن غير قادرات على تخصيص الوقت اللازم لها. وأكدن أن هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للشركات الناشئة، والتي تتطلب جهوداً (عملاً بشكل أكبر. علقت مجد خليفة، من PITA ومؤسسة FLOW:

> يمكن للرجال تكريس 100 في المائة من وقتهم لمشاريعهم، وهذا لا يكفي في بعض الأحيان، ولكن يمكن للمرأة تكريس جزء من ذلك الوقت لمشروعها فقط، بسبب مسؤولياتها المنزلية والاجتماعية[80].

علاوة على ذلك، روت إحدى صاحبات المشاريع في رام الله أنها شاهدت حالات واجهت فيها العاملات الكثير من التدقيق من قبل أزواجهن، مما أدى إلى الانفصال. هؤلاء الموظفات، وفقاً لصاحبة المشروع، عملن كموظفات دعم فني بساعات مرنة، مما أثار حفيظة أزواجهن. وأوضحت أن مثل هذه الحالات تدفع العديد من النساء بعيداً عن مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونحو وظائف أكثر انتظاماً مثل التدريس. يوفر العمل عبر الإنترنت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسيلة للنساء للالتفاف على بعض هذه الضغوط الاجتماعية التي تمنع مشاركتهن في القطاع من خلال السماح بالعمل من المنزل، مثلما تمت مناقشته أيضاً في قطاع المنتجات الغذائية. ومع ذلك، لا يمكن النظر إلى هذه الإمكانات إلا بالاقتران مع العمل المنزلي الإضافي وعبء الرعاية الذي تواجهه المرأة أثناء العمل من المنزل. قد يؤثر العمل عبر الإنترنت أيضاً على وصول المرأة إلى برامج ومسارات تطوير المهارات المتنوعة. أكدت إحدى المشاركات في مجموعة رام الله المركزة على الأثر الإيجابي للعمل عبر الإنترنت على مشاركة المرأة:

(77) حلقة النقاش الجماعي المركز حول تكنولوجيا المعلومات، غزة.

(78) المصدر السابق.

(79) المصدر السابق.

(80) مقابلة مع مجد خليفة بتاريخ 10 نيسان/أبريل 2022.

أثناء الجائحة، لم يكن أرباب العمل يفكرون في النوع الاجتماعي في عملية التوظيف، مما فتح المنافسة للرجال والنساء. القيود المفروضة على حركة المرأة تمنعها من قبول عروض العمل في المناطق أو المدن الأخرى بسبب الضغوط العائلية مرة أخرى. إضافة إلى ذلك، غالباً ما تختار خريجات تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظائف التدريس، وذلك على وجه التحديد لأنهن يفضلن وظيفة مستقرة ومقبولة اجتماعياً قريبة من المنزل وبساعات عمل محدودة[81].

4-3-5- ريادة الأعمال

كان هناك 486 166 منشأة أعمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2017 (69 في المائة منها في الضفة الغربية) وفقاً لأحدث مسح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018أ)[82]. وكان معظمها في الأنشطة التجارية (51 في المائة) تليها الخدمات (35 في المائة) والصناعة (13 في المائة) والبناء (0,5 في المائة)، وكان 91 في المائة من المجموع الكلي لهذه المنشآت من القطاع الخاص. تعمل معظم المؤسسات على نطاق صغير وتوظف أقل من 5 أشخاص (89 في المائة من المجموع) أو ما بين 5 إلى 10 أشخاص (7 في المائة).

أشار التقرير الإحصائي السنوي لوزارة الاقتصاد الوطني لعام 2021 إلى أنه تم تسجيل 156 2 شركة جديدة. وتشكل النساء حوالي 9,6 في المائة من العدد الإجمالي للأشخاص المسجلين. يعمل جزء كبير من هذه المؤسسات في مجالات البيع بالتجزئة ومحلات الملابس والأنشطة المماثلة. بالإضافة إلى ذلك، من بين 300 عضو في مركز التجارة الفلسطيني (PalTrade)[83]، هناك خمس شركات فقط تملكها سيدات[84].

يمكن اعتبار من يعملون تحت بند أصحاب المنشآت والعاملين لحسابهم الخاص بأنهم يقعون ضمن تعريف ريادة الأعمال إلى حد ما. كانت نسبة 13,7 في المائة فقط من جميع النساء العاملات في فلسطين تتوافق مع هاتين الفئتين (مقابل 25,4 في المائة من الرجال) في عام 2021 (PCBS, 2022).

إن نسبة الرياديين الرجال والنساء في الضفة الغربية أعلى نسبياً منها في قطاع غزة. وعلى الرغم من هذا المستوى المنخفض من انتشار ريادة الأعمال بين النساء، ترغب 65 في المائة من النساء في تأسيس مشروع أو عمل تجاري ولكن لا يستطعن القيام بذلك بسبب الحواجز المختلفة المرتبطة بالنوع الاجتماعي (Al-Botmeh, 2015)، كما هو موضح بالتفصيل في ما يلي.

وفقاً لأحدث تقرير مرصد ريادة الأعمال العالمي الصادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني في عام 2012، قام 9,8 في المائة من السكان الفلسطينيين البالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عاماً) بتأسيس نشاط تجاري خلال الـ 42 شهراً الماضية - هذا الرقم أعلى من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الستة المشمولة في الدراسة (6 في المائة) ولكنه أقل من المتوسط في البلدان المنخفضة الدخل (13 في المائة). كان اثنان وأربعون في المائة من جميع الذين شملهم الاستطلاع وثلثي النساء والشباب مدفوعين بالضرورة. إن المعدل المرتفع نسبياً لريادة الأعمال مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعكس محدودية توافر الفرص في مجالات أخرى وحقيقة أن ريادة الأعمال أصبحت الملاذ الأخير للتوظيف، إضافة إلى أن العوامل الثقافية تلعب دوراً في هذا التوجه. يفضل الأهل أن ينخرط أبناؤهم وبناتهم في المهن التقليدية التي تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار والمكانة الاجتماعية بدلاً من الدخول في عالم ريادة الأعمال. تشارك النساء في الغالب في مشاريع منزلية غير رسمية، ويُنظر إليهن على أنهن يساعدن الأسرة بدلاً من إدارة مشروع تجاري مشروع (ILO, 2018).

احتلت الأراضي الفلسطينية المحتلة المرتبة 57 من أصل 67 دولة شملتها دراسة نشاط ريادة الأعمال في مراحله المبكرة (المشاريع التي مر على بدء عملها أقل من 42 شهراً) والمرتبة قبل الأخيرة في عدد المشاريع المستمرة في العمل

(81) حلقة النقاش الجماعي المركز حول تكنولوجيا المعلومات، رام الله، الضفة الغربية.

(82) يشمل هذا العدد مقار المؤسسات الحكومية والمنشآت المتوقفة عن العمل وغير المجهزة بشكل كامل.

(83) بال تريد (PalTrade) هي أكبر مؤسسة لتشجيع التجارة في دولة فلسطين، تأسست بهدف قيادة جهود زيادة الصادرات باعتبارها دافعة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

(84) مقابلة مع يوسف اللحام، مدير دائرة ترويج الصادرات، بال تريد، بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2022.

التي تملكها نساء (مر على بدء عملها أكثر من 42 شهراً) في عام 2012. فقط 3,4 في المائة من النساء البالغات يعملن في مشاريع ريادية في مراحله المبكرة، مقابل 16 في المائة من الذكور البالغين. تركز نشاط ريادة الأعمال في المراحل المبكرة للإناث بين الشابات (من سن 18 إلى 34 عاماً)، وغالبية النساء العاملات في المشاريع الريادية هن من الحاصلات على درجة الدبلوم أو البكالوريوس. كان الدافع الذي جعل سيدات الأعمال يخترن هذا الطريق هو الضرورة في حين كان رواد الأعمال من الرجال مدفوعين بشكل أساسي بالفرص. شاركت رائدات الأعمال في الغالب في الأنشطة الموجهة نحو المستهلك (مثل البيع بالتجزئة والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة)، تليها أنشطة التصنيع، ووظفن بشكل مثير للإعجاب 5,6 في المائة من جميع الأشخاص العاملين في عام 2012 (عبد الله وحتاوي، 2014).

هناك عدة عوامل تثني النساء الفلسطينيات عن بدء أعمالهن التجارية الخاصة، بما في ذلك الافتقار إلى التدريب على مهارات الأعمال التجارية القائمة في اقتصاد السوق وفرص التعلم، وعدم كفاية مصادر التمويل البديلة، والعوامل الاجتماعية والثقافية، والافتقار إلى بيئة داعمة لريادة الأعمال النسائية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019ب). يعد الحصول على التمويل أحد المعوقات الرئيسية أمام ريادة الأعمال النسائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما هو الحال في أي مكان آخر. تذكر النساء أنهن بحاجة إلى كفيل ذكر أو مزيد من الضمانات للاقتراض من أحد البنوك، وأنهن لا يؤخذن على محمل الجد عند محاولة الاقتراض من أحد أفراد الأسرة. ومع ذلك، فإن النساء يرين أن مؤسسات الائتمان المصغر مفيدة نظراً لشروطها الأكثر مرونة مقارنة بالبنوك. كما أن بيئة الأعمال المرهقة والمعقدة تعرقل نمو المشاريع النسائية. تشمل العوامل المثبطة الأخرى عدم الاستقرار السياسي والتهديدات المستمرة باندلاع الحروب ونقص العمالة الماهرة والمتخصصة ومحدودية الفرص لتوسيع الأسواق وضعف البنية التحتية وصعوبة الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار (سلطان، 2016).

أخيراً، يؤثر الاحتلال الإسرائيلي سلباً على نمو النشاط التجاري من خلال تقييد الوصول إلى التكنولوجيا منخفضة التكلفة والفعالة والحديثة (على سبيل المثال، تقنية اتصالات من الجيل الرابع 4G وأنظمة الدفع الإلكترونية والأقمار الصناعية ومعدات الاستشعار) فضلاً عن الخدمات الأساسية (مثل المياه والكهرباء والشحن الدولي) (ILO, 2018).

4-4- أثر جائحة COVID-19 من منظور النوع الاجتماعي

أثر الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن جائحة COVID-19 على الأراضي الفلسطينية المحتلة كما هو الحال في البلدان الأخرى. عانى الاقتصاد الفلسطيني فترات طويلة من الركود في مختلف القطاعات بسبب إجراءات مكافحة انتشار المرض. وتزامن الوباء مع اقتصاد فلسطيني متراجع أصلاً ويعاني من أزمة مالية بالإضافة إلى تشديد القيود التي يفرضها الاحتلال. لم يكن لدى الجهات الحكومية الفلسطينية القدرة الكافية على عمل التدخلات الهادفة للتخفيف من وطأة الوباء. قالت إحدى المشاركات إنها شاركت في جمع التبرعات المجتمعية الطوعية وجمع الطرود الغذائية لمخيمات اللاجئين في غياب تدخلات الحكومة[85].

أدى الوباء إلى تفاقم الفروقات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة من قبل بشكل رئيسي من خلال الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي المحلي والارتفاع السريع في البطالة. فقد العديد من العمال وظائفهم، لا سيما في القطاعات الأكثر تأثراً بإجراءات التباعد الاجتماعي، مثل السياحة والبناء. كانت المرأة أصلاً في وضع أسوأ مقارنة بالرجال في سوق العمل من حيث ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ويواجهن التمييز القائم على النوع الاجتماعي في العمل، وقد أدى الوباء إلى تفاقم نقاط الضعف هذه. كما هو الحال في البلدان الأخرى، كانت النساء في الخطوط الأمامية للأزمة حيث يعملن في الغالب في قطاع الرعاية الصحية. العديد من العاملات لم يكن بمقدورهن العمل عن بعد بسبب مسؤولياتهن في العمل المنزلي والرعاية، واللواتي مارسن عملهن من المنزل واجهن عبئاً مضاعفاً يتمثل في العمل المأجور وغير المأجور (ILO, 2020). خسرت الكثير من النساء وظائفهن خاصة في قطاعات الخدمات الشخصية والإقامة والتجارة. وبالمقابل، في معظم القطاعات باستثناء التجارة، تركزت خسائر الوظائف بين العمال ذوي الأجور المنخفضة

(85) حلقة النقاش الجماعي المركز حول المنتجات الغذائية، رام الله، الضفة الغربية.

والعاملين في القطاع غير الرسمي، مما أدى إلى تناقص فجوة الأجور بين الجنسين. تعرضت رائدات الأعمال في القطاعات الحرجة والتي تتسم بكثرة التعاقدات إلى فقدان الوظائف على الأرجح بسبب إغلاق مشاريعهن، التي يعمل معظمها في القطاع غير الرسمي (UN Women, 2021).

أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسحاً حول تأثير وباء COVID-19 على دورتين خلال الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2020 ومن آذار/مارس إلى أيار/مايو 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020ج، 2021ب). توصل هذا المسح إلى أن 75 في المائة و78 في المائة (على الترتيب) من المنشآت أفادت بأنها تعرضت للإغلاق بسبب إجراءات الإغلاق التي فرضتها الحكومة. في كلتا الدورتين، شهدت الشركات الصغيرة والشركات في قطاع الخدمات درجة أعلى من الإغلاقات. في عام 2021، واجهت 83 في المائة من المنشآت انخفاضاتٍ مفاجئة في الطلب وواجه 49 في المائة منها صعوبات في توريد المدخلات أو المواد الخام أو السلع الجاهزة والمواد المشتراة، وقد كانت التجارة هي القطاع الأكثر تأثراً بصدمات العرض (PCBS, 2021b).

أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أيضاً مسحاً للأسر حول تأثير وباء COVID-19 على دورتين خلال الفترة الممتدة بين آذار/مارس وأيار/مايو 2020 وحزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر 2020. ووفقاً للنتائج، توقف واحد من ستة معيلين أساسيين عن العمل بسبب الجائحة، وأكثر من نصف المعيلين الأساسيين للأسر تغيبوا عن العمل خلال فترة الإغلاق. ومن بين الذين توقفوا عن العمل، كان 51 في المائة في الصناعة، 42 في المائة في الخدمات، و7 في المائة في الزراعة. من بين أولئك الذين تمكنوا من الاحتفاظ بوظائفهم، واجه 80 في المائة انخفاضاً في ساعات العمل (نسبة مماثلة للرجال والنساء)، 52 في المائة لم يتلقوا أي أجور، 25 في المائة حصلوا على أجور منتقصة، و23 في المائة فقط حصلوا على أجورهم المعتادة. وكانت نسبة المعيلات الأساسيات اللواتي لم يتقاضين أجوراً (26 في المائة) أقل من المعيلين الرئيسيين الرجال الذين لم يتقاضوا أجورهم (52 في المائة). ومع ذلك، خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، كان عدد النساء المعيلات الأساسيات العاملات أقل نسبياً مقارنة بالذكور. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، فإن 35,8 في المائة من النساء المعيلات الأساسيات و42,4 في المائة من الرجال المعيلين الأساسيين شعروا بالقلق من عدم الحصول على ما يكفي من الغذاء بسبب نقص النقد أو الموارد الأخرى (PCBS, 2021a).

كما كشفت الدراسة الميدانية التي أجراها الأونكتاد عن بعض الحقائق المتعلقة بتأثير الجائحة على النوع الاجتماعي. أشار المشاركون بشكل عام إلى أن النساء تحملن أعباء زائدة أثناء الوباء، سواء بصفتهن صاحبات أعمال أو عاملات أو مسؤولات عن رعاية الأسرة. كصاحبات أعمال، واجهت النساء أعباء التكيف مع الواقع الاقتصادي المتغير الناتج عن الوباء، وقد أشارت مالكة شركة تعمل في تزويد الطعام في رام الله إلى تراجع الطلب، فضلاً عن الصعوبات التي واجهتها في تسويق منتجاتها أثناء الإغلاقات المرتبطة بالوباء[86]. أما العاملات فكان عليهن أيضاً التعايش مع حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد. وفيما يتعلق بالمسؤوليات والواجبات المنزلية، ذكرت المشاركات أن مسؤوليات العمل المنزلي والرعاية تضاعفت، خاصة أثناء الإغلاق.

كما أثر الوباء على إجمالي عبء العمل المأجور وغير المأجور للرجل والمرأة بشكل مختلف. ذكرت بعض المشاركات أن العديد من أقاربهن الذكور أجبروا على البقاء في المنزل أثناء الإغلاق أو تم تسريحهم من وظائفهم بسبب التراجع الاقتصادي. كما ذكرنا سابقاً، يعد العمل من المنزل خياراً قابلاً للتطبيق لتوظيف النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة للالتفاف على الضغوط الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تحملت النساء صاحبات المشاريع والعاملات أعباءً متزايدة داخل العمل وخارجه وتعرضن لضغوط نفسية وإرهاق أثناء الإغلاق. في المقابل، أشارت بعض المشاركات في حلقة النقاش المركزة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أن الإغلاقات التي حصلت أثناء الوباء كانت بمثابة فرص للابتكار وتسويق المنتجات الإلكترونية للنساء العاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذلك لأن العمل من المنزل منحهن المرونة في الجمع بين العمل المأجور والعمل غير المأجور وساهم في توفير الوقت الذي كان يقضى في التنقل. ذكرت إحدى العاملات في حلقة النقاش المركزة

(86) المصدر السابق.

الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن العمل عبر الإنترنت أثناء الوباء ساعدها على تحسين أدائها[87].

اتخذت الجهات الحكومية الفلسطينية تدابير اقتصادية لمكافحة الآثار السلبية للوباء وحماية سبل عيش العمال، بمن فيهم العاملون بشكل غير رسمي (برامج المساعدة الاجتماعية)، والعاملين لحسابهم الخاص (أموال دعم للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)، وأولئك الذين فقدوا وظائفهم خلال الجائحة. ومع أن الاستجابة جاءت في الوقت المناسب وبدعم قوي من الجهات المانحة، قال العديد من الأشخاص ذوي العلاقة إنها لم تكن كافية، ومن المحتمل أن يكون السبب مرتبطاً بالضغوط المالية. هناك حاجة لمزيد من الدعم المالي لتنشيط الاقتصاد وتوسيع نطاق المساعدة الاجتماعية (UN Women, 2021).

(87) حلقة النقاش الجماعي المركز حول تكنولوجيا المعلومات، رام الله، الضفة الغربية.

5- استنتاجات وتوصيات سياسية

تناولت هذه الدراسة موضوع مشاركة المرأة في الاقتصاد والتجارة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال البحث المكتبي والدراسة الميدانية التي تتضمن حلقات النقاش المركز والحالات الدراسية والمقابلات، مما يوفر تحليلاً نوعياً وسياقياً للقطاعات الثلاثة المستهدفة التي تم فحصها (الزيتون وزيت الزيتون والمنتجات الغذائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وتجدر الإشارة إلى نقص البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في التجارة، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى[88]. في كثير من الحالات، يظل التركيز على منظور النوع الاجتماعي مجرد سمة ثانوية في صياغة السياسة وغالباً ما يتم التعامل معه على أنه تدخل قائم بذاته بدلاً من اعتباره سمة مميزة لجميع السياسات التجارية.

كشفت الدراسة أن التواصل مع الغرباء هو أحد المحددات الرئيسية لأدوار الجنسين في المجال الاقتصادي. في القطاعات الثلاثة التي تم تناولها شاركت النساء في جميع الأنشطة الإنتاجية أو قمن بتأديتها بشكل كامل. ومع ذلك، تم تكليف الرجال بالأنشطة المتعلقة بالتعامل مع أشخاص خارج المجال العائلي أو المحلي، مثل التسويق والوصول المادي إلى الموردين والبائعين. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المشاركات في الدراسة عبرن عن موافقتهن على أدوار النوع الاجتماعي هذه. في حين أن هذه قد تكون خيارات واعية، إلا أنها تبرز أيضاً تأثير نقص الوعي بالحقوق والموارد والفرص لتغيير المواقف والاتجاهات. وهذا أيضاً هو أحد العوامل الرئيسية الكامنة وراء التقدم البطيء نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

إن المشاركة الاقتصادية للمرأة، حتى على نطاق ضيق، لها آثار مباشرة على رفاهيتها وشعورها بالاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات، على الرغم من دخول العديد من النساء، وخاصة رائدات الأعمال، إلى سوق العمل بدافع الضرورة وليس الفرصة.

يجب النظر إلى جميع العوامل التي تعيق المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة التي نوقشت في هذا التقرير في إطار الاحتلال الإسرائيلي. إن سيطرة إسرائيل على اقتصاد دولة فلسطين تترك الشركات عرضة لإجراءات لا يمكن التنبؤ بها. تؤدي هذه الإجراءات إلى تفاقم القيود التي تواجهها النساء، مثل القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى الأسواق.

تميل المشاريع التي تقودها النساء في قطاعي زراعة الزيتون والمنتجات الغذائية إلى أن تكون مشاريعاً منزلية، ويرجع ذلك أساساً إلى ملاءمة هذه القطاعات للعمل من المنزل للالتفاف على الضغوط الاجتماعية التي تواجهها المرأة. ونتيجة لذلك، لطالما كان للمرأة الفلسطينية دورٌ بارزٌ في هذه القطاعات لا سيما في المناطق الريفية. تكشف نتائج الدراسة أيضاً عن عدد كبير من النساء اللواتي يقدمن خدمات عبر الإنترنت، تتراوح من التجارة الإلكترونية إلى التسويق الإلكتروني وغيرها، حيث يتيح هذا المجال العمل من المنزل. وقد أصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحاً بشكل خاص خلال فترات الإغلاق المرتبطة بالوباء.

أثبتت التعاونيات أنها نهج فعال للمرأة لمواجهة التحديات التي تواجهها فيما يتعلق بمراحل الإنتاج والتسويق. ووفقاً لما تشير إليه تجارب النساء المشاركات في العديد من التعاونيات اللواتي تمت مقابلتهن أثناء الدراسة، يمكن أن تحقق التعاونيات نجاحاً كبيراً في تسويق منتجات الأعضاء للمصدرين.

من بين القطاعات الثلاثة، أثبت قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنه يتميز عن البقية من حيث الفرص الاقتصادية التي يوفرها للمرأة بصفتها سيدة أعمال وعاملة. أولاً وقبل كل شيء، لا يزال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الأسواق الناشئة نسبياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولديه القدرة على النمو الهائل في السنوات القادمة. ثانياً، يقدم القطاع في المتوسط أرباحاً أعلى من القطاعات الأخرى. ثالثاً، على الرغم من المنافسة الشديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن القطاع غير مشبع من وجهة نظر السوق، على عكس قطاعي زيت الزيتون والمنتجات الغذائية.

(88) تم تسليط الضوء على هذه النقطة خلال الدراسة الميدانية للأونكتاد من قبل مدراء إدارات تنمية السياسات التجارية في وزارة الاقتصاد الوطني وإدارة الجمارك.

تقـدم الدراسـة العديـد مـن التوصيـات السياسـية لمعالجـة قضايـا النـوع الاجتماعـي المحـددة فـي القطاعـات الثلاثـة، مـع التركيـز علـى التجـارة وتعزيـز التمكيـن الاقتصـادي والاجتماعـي للمـرأة فـي الاقتصـاد الفلسـطيني الأوسـع. يتـم تصنيـف توصيـات السياسـة مـن عامـة إلـى أكثـر تحديـداً وهـي مدرجـة فـي الجـدول 7 فـي نهايـة هـذا القسـم. تقـدم الأقسـام الفرعيـة التاليـة نظـرة عامـة علـى هـذه التوصيـات حسـب الفئة.

توظيف الإناث

نسـبة مشـاركة المـرأة فـي القـوى العاملـة منخفضـة للغايـة فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، حتـى بالمقارنـة مـع منطقـة الشـرق الأوسـط. مـن العوائـق الرئيسـية التـي تحـول دون انضمـام النسـاء إلـى القـوى العاملـة معاييـر النـوع الاجتماعـي التـي تفـرض التوزيـع غيـر المتكافـئ للعمـل غيـر المأجـور داخـل الأسـرة وتحـد مـن الحركـة الفعليـة للنسـاء والفتيـات ومشـاركتهن فـي مختلـف الفـرص الاقتصاديـة. كمـا هـو معـروض فـي هـذه الدراسـة، تعـد المسـؤوليات المنزليـة سـبباً رئيسـياً لعـدم انضمـام النسـاء إلـى القـوى العاملـة. لذلـك، فـإن أي تدخـل سياسـي فعـال لتعزيـز مشـاركة المـرأة فـي الاقتصـاد والتجـارة يجـب أن يهـدف إلـى تحويـل هـذه المعاييـر المرتبطـة بالنـوع الاجتماعـي إلـى بيئـة أكثـر مسـاواة بيـن النسـاء والرجـال. وتـرد توصيـات سياسـية محـددة فـي هـذا الصـدد فـي مجـالات التوعيـة وسياسـة سـوق العمـل والرعايـة فـي قسـم توظيـف الإنـاث فـي الجـدول 7.

ريادة الأعمال

تعتبـر معالجـة التمييـز القائـم علـى النـوع الاجتماعـي فـي الوصـول إلـى المـوارد وخدمـات الأعمـال والبنيـة التحتيـة ضروريـة لأي أداة سياسـية مصممـة لدعـم مشـاركة المـرأة فـي التجـارة كمنتجـة ورائـدة أعمال، علـى النحو المحدد في الدراسـة الميدانيـة للأونكتـاد. يجـب أن تهـدف قوانيـن الملكيـة والميـراث وكذلـك برامـج حيـازة الأراضـي إلـى تحقيـق المسـاواة بيـن الجنسـين كهدف أساسـي. يمكن اسـتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات لتعزيـز وصـول سـيدات الأعمـال والرياديـات إلـى معلومـات حـوال الأسـواق، كما يجـب تطويـر مبـادرات لتسـهيل الحصـول علـى التمويـل. وتـرد توصيـات سياسـاتية محـددة فـي هـذا الصـدد فـي قسـم ريـادة الأعمـال فـي الجـدول 7.

تضمين منظور النوع الاجتماعي في السياسة التجارية

هنـاك حاجـة إلـى تعميـم وتضميـن منظـور النـوع الاجتماعـي بشـكل فعـال ومتناسـق ومنهجـي فـي الأنشـطة التجاريـة مـن قبـل الجهـات الحكوميـة وغيـر الحكوميـة المعنيـة بالتجـارة. وعلـى الرغـم مـن أن تلـك الجهـات قـد قامـت بالفعـل بتعميـم منظـور النـوع الاجتماعـي في خطـط أعمالهـا، إلا أن الأثـر المسـجل علـى مـدى فتـرة طويلـة لم يكـن كافيـاً. ولذلـك، هناك حاجـة إلـى عمليـة إعـادة تنسـيق وتحديـد أولويـات للسياسـات المعتمـدة لتعميـم مراعـاة منظـور النـوع الاجتماعـي باعتبارهـا قضيـة شـاملة لتحقيـق أكبـر قـدر مـن التأثيـر. إن جمـع البيانات التجاريـة المصنفـة حسـب النـوع الاجتماعـي مهـم أيضـاً لتعميم مراعـاة منظـور النـوع الاجتماعي في السياسـة التجاريـة[89]. يقدم القسـم الخـاص بالموضـوع فـي الجـدول 7 توصيـات سياسـية محـددة فـي هـذا الصـدد.

المشتريات العامة

يمكـن أن تلعـب برامـج المشـتريات العامـة التـي تفضـل المشـروعات متناهيـة الصغـر والصغيـرة والمتوسـطة أو الشـركات التي تقودهـا أو تملكهـا النسـاء، دوراً مهمـاً فـي توسـيع مشـاركة المـرأة فـي فـرص الأعمـال الجديـدة. هـذه أداة سياسـية سـهلة وفعالـة يمكـن للحكومـة الفلسـطينية اسـتخدامها علـى نطـاق واسـع.

هنـاك بعـض الحواجـز التـي تواجههـا الشـركات المملوكـة للنسـاء عنـد التنافـس علـى المناقصـات العامـة، بما فـي ذلـك التشـريعات والسياسـات الوطنيـة غيـر الملائمـة،

(89) لدى الأونكتاد برنامج عمل حول إحصاءات النوع الاجتماعي والتجارة يمكن للدول الأعضاء الاستفادة منه. كمثال، يمكن الاطلاع على تفاصيل مشروع مستمر لبرنامج العمل هذا على الرابط https://unctad.org/project/data-and-statistics-more-gender-responsive-trade-policies-africa-caucasus-and-central-asia.

وتصميمات المناقصات غير الملائمة، والمتطلبات بالغة التعقيد، والممارسات الحكومية السيئة، ونقص المعلومات، والقدرات المحدودة (ITC, 2020). وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد حل جاهز بمقاس واحد يناسب الجميع وأنه يجب على كل دولة تطوير نهج للمشتريات العامة يناسب سياقها الوطني. في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قامت وزارة الاقتصاد الوطني بمراجعة نظام المشتريات العامة للاستجابة لاحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة. هناك المزيد من التدخلات السياسية الموصى بها لتحقيق هذه الغاية مدرجة في قسم المشتريات العامة بالجدول 7.

التعاونيات في القطاعات التقليدية

هناك حاجة لزيادة دور التعاونيات والكيانات الجماعية لتجميع موارد صغار المنتجين في القطاعات التقليدية. التعاونيات لها تأثير كبير من حيث تحقيق الكفاءة في الأداء بسبب قدرتها على المساومة الجماعية كمشترين وبائعين. علاوة على ذلك، تؤدي هذه الكيانات وظائف التسويق والعلامات التجارية للشركات الفردية أو الصغيرة التي تتركز فيها النساء وهذا الأمر في غاية الأهمية. كما يتضح من الأمثلة المختلفة التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة، فإن التعاونيات القائمة لها تأثير ملموس في تعزيز الأعمال التي تقودها النساء وتغيير المواقف الاجتماعية تجاه العاملات. لقد ثبت أن شركات التسويق والتصدير الفلسطينية العريقة (مثل الريف وكنعان) قادرة على أن تلعب دور الوسطاء بنجاح في تسويق منتجات المنتجين الفلسطينيين من خلال خبرتهم التصديرية المتراكمة القيمة (على سبيل المثال تلبية متطلبات المنتجات والعلامات التجارية ومواصفات الملصقات). يمكن تحفيز هذه الشركات للتعامل مع المزيد من التعاونيات وصغار المنتجين. ويرد في الجدول 7 مزيد من التوصيات المتعلقة بالسياسات لتوسيع دور التعاونيات في القطاعات التقليدية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التعاونيات تشمل الأعمال التجارية الرسمية، ولذلك فإن المشاريع الصغيرة غير الرسمية التي تتركز فيها النساء قد لا تستفيد من التدريب والفرص الأخرى مثل منح التحفيزية أو التعافي. لذلك، فإن تسهيل عمليات إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال أمر بالغ الأهمية أيضاً لإشراك المزيد من صغار المنتجين في التعاونيات.

قطاعات متخصصة جديدة للمرأة

يجب أن تركز المبادرات المستقبلية الموجهة نحو دعم الأعمال التجارية التي تقودها النساء على تمهيد الطريق أمام المرأة للتوسع في قطاعات أكثر تخصصاً تواجه منافسة أقل. يمكن أن تتضمن هذه القطاعات أيضاً عمليات إنتاج وإدارة أعمال أكثر تطوراً. كما يتضح من تحليل القطاعات الثلاثة، تميل الأعمال التي تقودها النساء إلى التركيز في القطاعات التقليدية المشبعة مثل زراعة الزيتون وتجهيز الأغذية. في حين أن هذه القطاعات توفر للمرأة فرص عمل قابلة للاستمرار، إلا أنها تشكل تحديات كبيرة بسبب المنافسة الشديدة، وبالتالي فإن التوسع في قطاعات جديدة يمكن أن يكون فرصة مجدية. تلعب منتديات الأعمال دوراً مهماً كنقاط التقاء للجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والكيانات الأخرى لتسهيل التعاون وتدفق المعلومات وبناء شبكات العلاقات وتوسيع خدمات الدعم للشركات الصغيرة التي تعتبر غالبية الشركات المملوكة للنساء منها. تم وضع المزيد من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في الجزء المتصل من الجدول 7.

إمكانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المرأة

يوفر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بيئة عالية القيمة ويسهل الوصول إليها من أجل الإدماج الاقتصادي للمرأة. هذا القطاع يتيح للمرأة إمكانية العمل المرن عن بُعد، وهو أمر ذو قيمة عالية للمرأة العاملة، كما يتضح من حالات قطاعية مختلفة في هذه الدراسة. هناك حاجة إلى تطوير برامج تنمية المهارات لصاحبات المشاريع والعاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم وضع التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لتحقيق هذه الغاية في الجزء الأخير من الجدول 7.

جدول 7 توصيات السياسة وإطار التنفيذ

	الأهداف	أصحاب المصلحة	الإجراءات والأنشطة الممكنة	مؤشرات الرصد
عمالة الإناث	- ارتفاع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل وفي التجارة - تقسيم العمل بين الجنسين على نحو أكثر مساواة - زيادة عمالة الإناث	*الحكومة:* وزارات شؤون المرأة والاقتصاد الوطني والتعليم والعمل والتنمية الاجتماعية *المجتمع المدني:* المنظمات غير الحكومية في المجالات ذات الصلة	*التوعية:* - زيادة حصة العناصر المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المناهج التعليمية على جميع المستويات - توسيع الحملات التعليمية للكبار *سوق العمل:* - زيادة الحماية القانونية ضد التمييز القائم على النوع الاجتماعي - إدخال برامج حوافز عامة للمؤسسات لزيادة حصة العمالة للفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، بما في ذلك النساء، في القطاعات المستهدفة وفي المناصب الإشرافية - تنفيذ برنامج ختم المساواة بين الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمؤسسات الخاصة[i] - استحداث وتوسيع مكاتب التوظيف - إدخال مفهوم مجموعات المواهب لزيادة ظهور النساء المرشحات للوظائف - تصميم البرامج التدريبية وفقاً للجداول الزمنية للمرأة - توظيف مدربات - توفير خدمات رعاية الأطفال في الموقع في مواقع التدريب *مجال الرعاية:* - توسيع مرافق رعاية الأطفال العامة - تقديم إعانات للأسر ذات الدخل المنخفض لتسجيل أطفالها في مرافق رعاية الأطفال الخاصة - إدماج المساواة بين الجنسين في سياسات إجازة الأمومة المدفوعة الأجر	- عدد وتأثير برامج التوعية - تقييم المناهج بشكل مستقل - معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة - حصة المرأة من العمالة حسب القطاع - نسبة النساء اللاتي يحضرن برامج التدريب - معدل الالتحاق بمرافق رعاية الأطفال - الدقائق التي يقضيها الرجال والنساء يومياً في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي - متابعة تنفيذ التدابير القانونية بشكل منتظم

	الأهداف	أصحاب المصلحة	الإجراءات والأنشطة الممكنة	مؤشرات الرصد
ريادة الأعمال	- المزيد من ريادة الأعمال النسائية - زيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في التجارة - تحويل الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى	*الحكومة:* وزارات شؤون المرأة والاقتصاد الوطني والزراعة والنقل والمواصلات والاتصالات والمالية *المجتمع المدني:* المنظمات غير الحكومية في المجالات ذات الصلة	*الوصول إلى الموارد:* - توسيع برامج دعم المدخلات المستهدفة - وضع تشريع بشأن الوصول غير التمييزي إلى الأراضي وحيازتها وضمان أفضلية القانون المدني على القانون العرفي - إزالة القواعد والشروط التمييزية المتعلقة بالوصول إلى المؤسسات المالية - تعزيز برامج الائتمان الوطني التي تستهدف النساء بشروط تفضيلية *البنية التحتية والخدمات:* - زيادة الاستثمارات التكنولوجية لدعم التحول إلى القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى - تقديم الدعم المالي لتسهيل الوصول إلى هذه التقنيات - تطوير خدمات إرشادية واستشارية مصممة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء - توسيع برامج الحوافز للتصدير والحصول على الشهادات الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة - تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى معلومات السوق من خلال المصادر عبر الإنترنت - توسيع مبادرات تنوع الموردين (مثل WEConnect International[ب]) وبرامج إصدار الشهادات الطوعية	- معدل امتلاك الأراضي (زراعية وغير زراعية) حسب الجنس - معدل الحصول على الائتمان حسب نوع الجنس - تقييم مستقل لإجراءات القطاع المصرفي والائتمان - نسبة النساء المستفيدات من هذه الخدمات - حصة المرأة من العمالة في القطاعات المستهدفة ذات القيمة المضافة العالية القابلة للتداول عبر الحدود

	الأهداف	أصحاب المصلحة	الإجراءات والأنشطة الممكنة	مؤشرات الرصد
تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسة التجارية	- زيادة تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والوثائق التجارية - تحسين قدرة المرأة على المشاركة في القطاعات القابلة للتوسع من خلال الإصلاحات التجارية	*الحكومة:* وزارات شؤون المرأة والاقتصاد الوطني، والجهاز المركزي للإحصاء *المجتمع المدني:* المنظمات غير الحكومية في المجالات ذات الصلة	- إدخال فصول النوع الاجتماعي في اتفاقيات التجارة الحرة المستقبلية في المنطقة - إجراء تقييمات مسبقة للأثر من وجهة نظر النوع الاجتماعي للإصلاحات التجارية قيد النظر - تعزيز المشاركة من قبل المنظمات النسائية في عملية صياغة السياسة التجارية - تعزيز برامج بناء القدرات التي تركز على التجارة وتستهدف النساء (أي الائتمان، وخدمات الأعمال، ومعلومات السوق) - تحليلات مراعية للفوارق بين الجنسين لسلاسل القيمة لتحديد قطاعات التصدير المناسبة لتطوير المهارات والاستثمارات في التكنولوجيا لدعم تحول المرأة إلى شرائح ذات قيمة مضافة أعلى - تنفيذ بآليات مراعية للفوارق بين الجنسين لمشاريع المساعدة الإنمائية (مثل Aid for Trade) - برنامج عمل بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي والتجارة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	- الإشراف المستقل على عمليات الاتفاقيات التجارية مع عدسة الجنس - عدد ومدى برامج بناء القدرات التي تركز على التجارة وغيرها من البرامج المعلنة في قطاعات التصدير
المشتريات العامة	- زيادة مشاركة الشركات المملوكة للنساء في المشتريات العامة	*الحكومة:* وزارات شؤون المرأة والاقتصاد الوطني والمالية *المجتمع المدني:* المنظمات غير الحكومية في المجالات ذات الصلة	- مواصلة تطوير نظام المشتريات العامة لجعله يراعي الفوارق بين الجنسين - تخصيص جزء من مشاريع المشتريات العامة للمؤسسات التي تقودها النساء - تشكيل اتحادات من مختلف التعاونيات أو الشركات التي تقودها النساء لتجميع مواردها وتوفير السلع والخدمات بالسعر المطلوب وشروط الجودة التي تتطلبها هذه المشاريع	- حصة الشركات المملوكة للنساء في مشاريع المشتريات العامة - القيمة النقدية للمشاريع المحالة للمشاريع التجارية المملوكة للنساء كحصة من الحجم الإجمالي

	الأهداف	أصحاب المصلحة	الإجراءات والأنشطة الممكنة	مؤشرات الرصد
التعاونيات في الأسواق التقليدية	- ارتفاع معدلات النساء الناشطات في التعاونيات	*الحكومة:* وزارات شؤون المرأة والاقتصاد الوطني والمالية *المجتمع المدني:* المنظمات غير الحكومية في المجالات ذات الصلة	- الامتيازات الضريبية للشركات الوسيطة التي تخدم النساء المنتجات - دراسة مخصصة وتقييمات مؤسساتية للتعاونيات النسائية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (على سبيل المثال فيما يتعلق باختراق السوق وأنماط الإنتاج) - ابتكار تدخلات محددة لتعزيز دور التعاونيات النسائية في القطاعات التقليدية للنساء المنتجات	- نسبة النساء الأعضاء في التعاونيات - عدد ومحتوى الخدمات التي تقدمها التعاونيات للنساء المنتجات
قطاعات تصديرية متخصصة جديدة	- الحد من التمييز القائم على النوع الاجتماعي بين الجنسين ضد النساء في سوق العمل - زيادة حصة المرأة في قطاعات التصدير الجديدة	*الحكومة:* وزارات شؤون المرأة والاقتصاد الوطني والتعليم والعمل *المجتمع المدني:* المنظمات غير الحكومية في المجالات ذات الصلة	- التقييمات الأولية لتحديد قطاعات التصدير المتخصصة - توسيع برامج الحوافز والدعم (مثل دعم المدخلات المستهدفة، والإعفاءات والخصومات الضريبية، والاستثمارات التكنولوجية، والخدمات الإرشادية والاستشارية) لتعزيز نموها - مواصلة تطوير برامج تدريبية مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتحسين مهارات المرأة للانضمام إلى هذه القطاعات - توسيع برامج شهادات التدريب لجعل هذه المهارات أكثر تميزاً - تصميم مناهج التعليم النظامي (مثل التعليم الثانوي والعالي) وفقاً لاحتياجات هذه القطاعات. - توسيع برامج خدمات التدريب في الموقع للشركات التي تقودها النساء - التعاقد مع خبراء محليين، ويفضل أن يكونوا من النساء، لتقديم المشورة للمشاريع التي تقودها النساء في كل قطاع متخصص - تعزيز الوصول إلى منتديات الأعمال ومدى انتشارها - إنشاء منصات لتبادل الممارسات الجيدة والتعلم من الأقران بين رائدات الأعمال، وتقديم نماذج يحتذى بها	- نسبة النساء العاملات في قطاعات متخصصة جديدة - عدد ومحتوى الشهادات وخدمة الأعمال والمنصات والبرامج الأخرى

	الأهداف	أصحاب المصلحة	الإجراءات والأنشطة الممكنة	مؤشرات الرصد
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	- -تطوير المهارات الرقمية للمرأة - -زيادة نسبة النساء العاملات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	*الحكومة:* وزارات شؤون المرأة، والاقتصاد الوطني والتعليم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات *المجتمع المدني:* المنظمات غير الحكومية في المجالات ذات الصلة	- توسيع نطاق البرامج التي تستهدف النساء لتطوير المهارات الرقمية الأساسية والمهارات التطبيقية المطلوبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - حملات توعية وتثقيف بشأن فرص الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - تعزيز وصول الشركات الصغيرة إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل شبكات نقل البيانات اللاسلكية وأنظمة الدفع الإلكترونية) - تسهيل وصول المرأة إلى وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال المنصات الإلكترونية وشركات التوظيف الوسيطة بين الشركات والعمال	- نسبة النساء العاملات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - نسبة النساء اللواتي لديهن المهارات الرقمية الأساسية - حصة النساء ذوات المهارات الرقمية التقنية المتقدمة

المصدر: أمانة الأونكتاد.

(أ) يشرك برنامج ختم المساواة بين الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطاع الخاص في تحقيق معايير التميز لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عالم الأعمال، والمساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ولا سيما أهداف التنمية المستدامة 5 و8 و10 و17).

(ب) WEConncet International هي شبكة عالمية تربط الأعمال التجارية المملوكة للنساء بالمشترين المؤهلين في جميع أنحاء العالم.

المراجـع

Abdullah S and Hattawy M. (2014). *Policies for Scaling Up Female Entrepreneurship in the State of Palestine.* Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Ramallah.

Abumezied A and Rahhal R (2021). *Towards a Gender-Sensitive Private Sector in the OPT.* Oxfam.

Al-Botmeh S (2015). Unlocking the labour market for Palestinian women. Al-Shabaka Policy Brief.

Al Markaz for Development and Marketing Consultancies (2018). Olive oil market in the West Bank. Ramallah.

FAO (2021). Country gender assessment of the agriculture and rural sector - Palestine. Food and Agriculture Organization of the United Nations. Rome.

Hammoudeh W (2020). *Gender Wage Gap and Female Labor Force Participation in the Palestinian Labor Market.* Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). Ramallah.

ILO (2018). *The Occupied Palestinian Territory: An Employment Diagnostic Study.* International Labour Organization. Beirut.

ILO (2020). *Impact of the COVID-19 Pandemic on the Labour Market in the Occupied Palestinian Territory.* International Labour Organization. Geneva.

ILO (2021). *On the Road to Universal Social Protection: A Social Protection Floor Assessment in the Occupied Palestinian Territory.* International Labour Organization. Geneva.

ITC (2020). *Women Entrepreneurs: An Action Plan to "Build Back Better."* International Trade Centre. Geneva.

Marrar S (2009). *Report on Labour and Economy in the Palestinian Territory: A Gender Perspective.* Riyada Consulting and Training.

Oxfam (2010). *The Road to Olive Farming - Challenges to Developing the Economy of Olive Oil in the West Bank.* Oxfam. Nairobi and Oxford.

Oxfam (2015). *From Grow to Market - Oxfam's Multi-Stakeholder Network Approach in the West Bank.* Oxfam. Nairobi and Oxford.

Oxfam (2019). Olive Value Chain Report. Oxfam.

PCBS (2016). Household farming survey, 2015: Main results. Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2017). Domestic and care work from the gender perspective 2012/2013. Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2018a). Population and housing census 2017- Final results- Establishment report. Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2018b). Preliminary results of the population, housing and establishments census, 2017. Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2019). Olive presses survey 2018 – Main results. Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2020a). *Multidimensional Poverty Report, 2017. Main Results.* Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2020b). The industrial surveys, 2019 - Main results. Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2020c). COVID-19 business pulse survey in Palestine, (March-May, 2020). Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2021a). Women and men in Palestine - Issues and statistics, 2021. Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2021b). Main findings of COVID-19 business pulse survey in Palestine (March-May 2021). Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2021c). Dr. Awad presents a brief on Palestinians at the end of 2021. Palestinian Central Bureau of Statistics Press Release. Ramallah.

PCBS (2021d). *Statistical Studies from a Gender Perspective - Education, Information and Communications Technology, Establishments, Higher Education and Labour Market.* Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PCBS (2022). Annual labour force survey, 2021. Palestinian Central Bureau of Statistics. Ramallah.

PWWSD (2020). *In-depth Assessment of Women's Access to and Ownership of Land and Productive Resources in the Occupied Palestinian Territory.* Palestinian Working Woman Society for Development. Ramallah.

State of Palestine (2016). *National Policy Agenda 2017-2022, Putting Citizens First.* State of Palestine. Ramallah.

State of Palestine (2020). The Second National Action Plan on Women, Peace and Security for the implementation of United Nations Security Council Resolution 1325 and subsequent resolutions 2020-2024. Ministry of Women's Affairs. Ramallah.

State of Palestine (2021a). National Development Plan, 2021-2023. Prime Minister's Office. Ramallah.

State of Palestine (2021b). Palestinian national voluntary review on the implementation of the 2030 agenda in 2020: Summary report. Prime Minister's Office. Ramallah.

Sultan S (2016). Women entrepreneurship working in a conflict region: The case of Palestine. *World Review of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development.* 12(2-3):149–156.

UNCTAD (2017). *The Occupied Palestinian Territory: Twin Deficits or an Imposed Resource Gap?* UNCTAD/GDS/APP/2017/1 and Corr.1. United Nations Conference on Trade and Development. Geneva. Available at www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2017/10/UNCTAD_RPT040517.pdf

UNCTAD (2020). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory - Note by the UNCTAD secretariat. TD/B/64/4. United Nations Conference on Trade and Development. Geneva. Available at https://unctad.org/system/files/official-document/tdb64d4_embargoed_en.pdf

UNDP (2020). *Human Development Report 2020.* United Nations Development Programme. New York.

UNESCWA (2021). Social and economic situation of Palestinian women and girls: July 2018 - June 2020. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. Beirut.

UN Women (2019a). *Advancing the Women, Peace, and Security Agend in Palestine.* UN Women. New York.

UN Women (2019b). *Women's Economic Empowerment through Decent Work.* UN Women. New York.

UN Women (2021). *A Feminist Economic Analysis on the Impact of Covid-19 in the Palestinian Economy.* UN Women. New York.

Uwaidat A (2022). Trade and gender relations in Palestine: Overview of three sectors. Ramallah. Unpublished.

World Bank (2019). Jobs in West Bank and Gaza: Enhancing job opportunities for Palestinians: Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee meeting. World Bank. Washington, DC.

Printed at United Nations, Geneva – 2302339 **(A)** – May 2023 – 72 – **UNCTAD/DITC/2022/2**